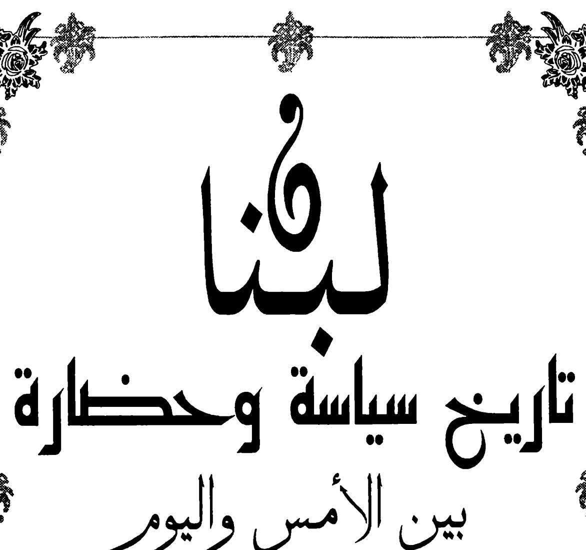

مدونة أبو عبدو
أبو عبدو البغل
موسوعة
لبنان
تاريخ، سياسة وحضارة
الإمارة الشهابية



الجزء الثامن

الإمارة الشهابية

دعاء حمصي

الفصل الأول

الشهابيّون يتسلّمون إمارة الجبل (١٦٩٧ ـ ١٨٤٢)

من هم الشهابيّون

أصلهم

يعود أصل الشهابيين إلى بني مخزوم من قبيلة قريش، وينتمون إلى مالك الحارث الملقَّب بشهاب.

ترك الشهابيّون الجزيرة العربية مع بداية الفتح العربي حوالي سنة ٦٢٣، واستقرّوا في منطقة حوران في قرية تدعى الشهباء، ثم انتقلوا سنة ١١٧٣ إلى منطقة وادي التيم إثر خلاف وقع بين صلاح الدين الأيوبي ومحمود نور الدين زنكي. وقد حارب الشهابيّون الصليبيين، وسجلوا انتصارات عدة فنالوا رضى نور الدين زنكي.

علاقتهم مع المعنييّن

هذه الانتصارات دفعت المعنيين إلى دعم الشهابيين. وتوطدت العلاقة بين الأسرتين المعنية والشهابية، نظراً لانتمائهما إلى القيسية، وترسخت أيضاً بالمصاهرة. وبلغت العلاقة أوجها في عهد الأمير فخر الدين الثاني الذي حظي بدعم الشهابيين له في كل معاركه وبخاصة في معركة «عنجر».

ويروي الأمير حيدر الشهابي أن بشير الأوّل، أوّل أمراء الشهابيّين قدم إلى الشوف حوالي العام ١٦٩ منجداً الأمير أحمد المعني على قتال الأمير موسى علم الدين.

واستمرّت العلاقات وطيدة بين المعنييّن والشهابييّن حتى انتقلت الإمارة من آل معن إلى آل شهاب.

هنالك ثلاثة عوامل أدت إلى السيادة الشهابية على الجبل.

أولاً: كان الشهابيون الورثة الشرعيين بالمصاهرة لأسرة آل معن المنقرضة، كما كانوا حلفاءهم السياسيين لكونهم من الحزب القيسي.

وثانياً: وقع عليهم اختيار مناصب المقاطعات السبع في الاجتماع الذي عقدوه في قرية السمقانية في الشوف، حين أعلنوا أميراً شهابياً متحدراً من آل معن حاكماً عليهم.

وثالثاً: سطوة الشهابيين العسكرية وانتصارهم على خصومهم في معركة «عين دارا» في ١٧١١، وهي المعركة التي لم تستهدف الدفاع عن قطعة من الأرض، بل عن إثبات حق السيادة الشهابية على مناصب جبل الدروز. وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نشير إلى أهمية المحارب في الإمارة، بالقول أن الأمراء الشهابيين الحاكمين كانوا محاربين أشداء تمرسوا بالقتال، كما كانوا المناصب الذين من واجبهم الالتفاف حول الأمير الحاكم في زمن الحرب. ويشهد بذلك الميدان الذي كان مسرحاً للتدريب على الفروسية وأساليب القتال، والذي كان ظاهرة بارزة في قصور الأمراء والمناصب.

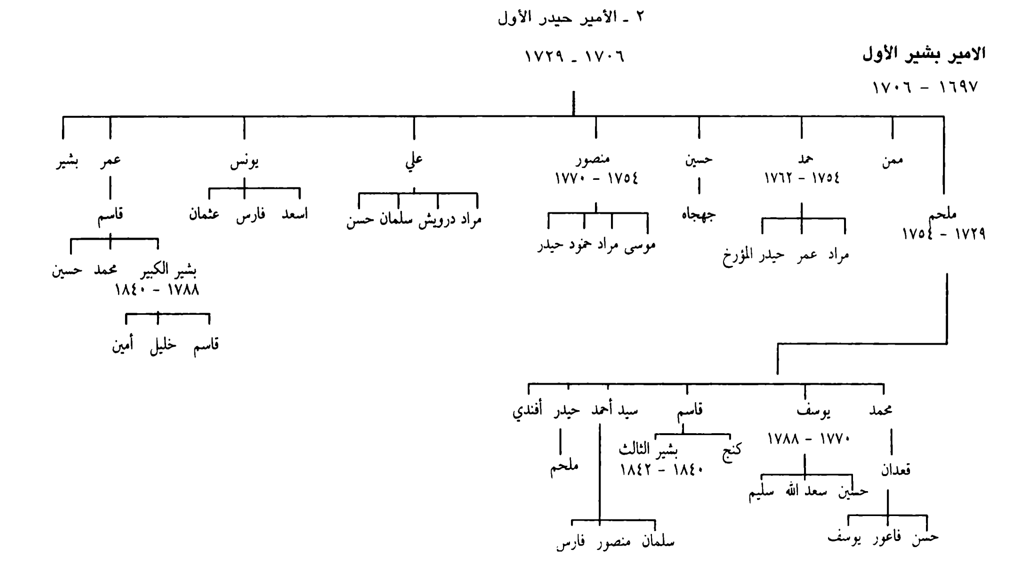
وكانت السيادة الشهابية تظهر أولاً: في البروتوكول وثانياً: في الممارسة السياسية. ففي البروتوكول، كان الأمراء الشهابيون يتقدمون الآخرين في المكانة، كما رأينا آنفاً. فعليهم كان الأمير الشهابي الحاكم يغدق الامتيازات، ولهم كان الشعب يظهر فائق الاحترام والتبجيل. ولم يكن أحد يتقدم شهابياً في المناسبات الرسمية أو في الاحتفالات العامة، وكانوا، إلى جانب هذا كله، فوق الحزبية، جنبلاطية كانت أو يزبكية. وفي ذلك يقول ناصيف اليازجي أن الحزبية في البلاد شائعة «بين الرعاة والرعايا إلا بني شهاب من الأمراء فإنهم ممن يضاف إليه الناس ولا يضافون».

أما في الممارسة السياسية، فكانت السيادة الشهابية تتجلى بالعرف الذي

يمنع أياً من المناصب، والشعب على العموم، أن يقاتل شهابياً أو يتمرد عليه، إلا باسم شهابي آخر.

التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث ـ إيليا حريق ـ ص ٥٠ ـ ٥١

سلسلة نسب الأسرة الشهابية



إنتقال الإمارة إلى الشهابيين (١٦٩٧)

بوفاة الأمير أحمد المعني انقطعت السلالة المعنية. وفي تلك الفترة، ترك الباب العالي للبنانيين أن ينتخبوا من يشاؤون على كرسي الإمارة. فاجتمع أعيان البلاد ووجوهها في بلدة السمقانية بالقرب من بعقلين، واتفقوا على انتخاب أمير شهابي من راشيا حاكماً على لبنان حفظاً لذكر السلالة المعنية، وهو الأمير بشير الشهابي ابن شقيقة الأمير أحمد المعني. وتمّ رفع القرار إلى والي صيدا ليرفعه بدوره إلى الأستانة مع التأكيد بأن الأموال الأميرية سترسل حالاً مع المتأخر منها.

لكن الباب العالي وتحت تأثير الأمير حسن بن فخر الدين، دعا إلى إسناد الإمارة إلى الأمير حيدر الشهابي ابن ابنة الأمير أحمد المعني، تمشياً مع المبدأ الحقوقي الوراثي القائل بأن ابن الابنة هو أحق بالوراثة من ابن الشقيقة.

ولم يكن الأمير حيدر إذ ذاك يتجاوز الثانية عشرة من عمره، وبناء على ذلك قرّر الباب العالي أن يتولى الأمير بشير الشهابي الحكم بالنيابة عن الأمير حيدر إلى أن يبلغ هذا الأخير سن الرشد.

«. . . ولمّا أعرض لساحة الدولة العليّة خبر انقطاع ذرية آل معن، سئل الأمير حسين (نجل الأمير فخر الدين الثاني الذي استُبقي حياً بعد مقتل أبيه وأخوته) هذا عن مستحق وراثة آل معن فأعرض أن الأمير حيدر ابن الأمير موسى الشهابي هو الأولى بالوراثة. فمن ثمّ صدر الفرمان العالي بإقامة الأمير حيدر والياً على ولاية آل معن. . . .».

ـــ لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ـ الأمير حيدر الشهابي

الأمير بشير الأول ١٦٩٧ ـ ١٧٠٧

استلم الأمير بشير الأول الإمارة وجعل مقره في دير القمر عاصمة المعنيين القديمة.

وقد تولى الأمير بشير حكم المقاطعات التي كانت للمعنيين، ونهج العهد الشهابي على منوال أسلافه المعنيين في الحفاظ على استقلال ووحدة لبنان، والعمل على توسيع حدود الإمارة.

وأحسن الأمير بشير الأول معاملة الناس فالتفوا حوله. كذلك كانت له علاقات حسنة مع الولاة، فقدم الهدايا إلى والي صيدا وساعده في القضاء على الشيخ مشرف بن علي الصغير فولاه على جبل عامل وصفد، وقد عيّن عليها ابن أخيه الأمير منصور يساعده الشيخ عمر الزيداني القيسي.

وتمكن الأمير بشير في الشمال من حلّ الخلاف بين والي طرابلس ومشايخ آل حمادة، حكام بلاد جبيل والبترون، فأعادهم إلى مناطقهم وأشرف عليهم وتكفل بجباية الضرائب منهم.

وقد احتفظ الأمير بشير بولايته حتى عام ١٧٠٧ وتوفي مسموماً، أثناء قيامه بزيارة حاصبيا حيث استضافه الأمير نجم وتناول عنده الطعام والحلوى. ويقال أن السمّ دُسَّ له في الطعام وأن الذين كانوا يتولون أمر وصيّه الأمير حيدر هم الذين سمموا له.

مات الأمير بشير الأول في صفد، ودفن في صيدا في مدافن بني معن. وانتقلت الإمارة إلى الأمير حيدر الشهابي.

الأمير حيدر الشهابي (١٧٠٧ ـ ١٧٢٩)

استلم الأمير حيدر الشهابي الحكم وكان عمره إحدى وعشرين سنة.

في بداية حكمه طرأت ظروف أدت إلى تغيير سياسة الولاية في صيدا، فعُزل الوالي أرسلان باشا وعُيّن مكانه بشير باشا؛ فسلخ الوالي الجديد مقاطعة صفد وسلّمها لظاهر العمر. وسلخ أيضاً جبل عامل وسلّمه لآل الصغير. عندها أغدق الأمير حيدر الهدايا على والي صيدا وتمكن من استعادة مقاطعة جبل عامل، فواجه معارضة آل الصغير، ولكنه تمكن من إخضاعهم وتعيين الشيخ محمود أبو هرموش والياً عليهم. ولم يطل الوقت حتى راح أبو هرموش يسيء معاملة السكان، ولمّا استدعاه الأمير فرّ إلى صيدا والتمس من والي صيدا بشير باشا الحماية؛ فاستحصل له هذا الأخير على لقب باشا وعيّن الأمير يوسف علم الدين اليمني على الإمارة، وحرك اليمنيين ضد الأمير حيدر الذي اضطر إلى ترك الإمارة واللجوء إلى الهرمل، تاركاً عائلته في فتوح كسروان.

ولقد تميز حكم الأمير يوسف علم الدين بالقساوة، فزاد الضرائب ونكّل بالقيسيين، عندئذٍ، كان لا بدّ من عودة الأمير حيدر إلى رأس المتن فعاد والتف حوله القيسيون، فيما جمع أبو هرموش الحزب اليمني، وطلب المساعدة من والي صيدا بشير باشا ووالي الشام نصوح باشا وتوجه إلى عين دارا حيث فاجأه الأمير حيدر.

معركة عين دارا

دارت في عين دارا معركة طاحنة أظهر فيها اللبنانيون تفوقهم. وانتهت بانتصار القيسية، وانهزام نصوح باشا وبشير باشا، فيما وقع محمود باشا في قبضة اللبنانيين. وقد قتل في هذه المعركة ثلاثة من أمراء علم الدين والكثير من

أعوانهم، وأسر أربعة قتلهم الأمير حيدر في الباروك.

ثم أمر الأمير حيدر بقطع رأس لسان أبي هرموش وإبهاميه ولم يقتله احتراماً للقب الباشاوية. أما الذين نجوا من هذه المعركة فهربوا إلى حوران حيث شكلوا النواة الأولى لجالية درزية هناك.

أبرز ما أسفرت عنه هذه المعركة كان توطيد دعائم السيادة الشهابية، والقضاء على النفوذ اليمني في لبنان، وبالتالي القضاء على الخلاف القيسي ـ اليمني بشكل نهائي.

وعمد الأمير حيدر على الأثر إلى تعزيز النظام الإقطاعي وبسط سيطرته على مختلف المناطق، واستولى على ما كان بحوزة اليمنيين، ثم أعاد توزيعها على الأسر القيسية الإقطاعية البارزة. ومنح الأمير هذه الأسر ألقاباً تميّز أبناءها عن عامة الشعب.

تزعمت الأسرة الشهابية الأسر اللبنانية الإقطاعية وحمل أبناؤها لقب أمراء، وشاركهم في ذلك أسرتا آل أبي اللمع وآل أرسلان.

وتكونت طبقة المشايخ الكبار من خمس أسر من الطائفة الدرزية، تربط في ما بينها أواصر الزواج، وهي آل جنبلاط ـ آل عماد ـ آل أبي نكد ـ آل تلحوق وآل عبد الملك.

وعند الموارنة، أسرتان قديمتان من المشايخ هما: آل الخازن وآل حبيش، وأضيفت إليهما أسرة آل الدحداح. وقد منحت هذه الأسر الثماني حق الاقطاع في منطقة واحدة على الأقل. وعُرفت بأسر المقاطعجية. وهكذا أحدث الأمير حيدر ترتيبات جديدة بين هذه الأسر:

١ـ منح الأمير حيدر اللمعيين لقب أمراء، وأباح لهم التزاوج مع الشهابيين وعيَّنهم على المتن.

٢ ـ منح آل أرسلان لقب أمراء وأبقاهم على الساحل في الشويفات بعدما جردهم من إقطاعهم في الغرب.

٣ ـ وَلّى الجنبلاطيين على الشوف بعد أن رفع مرتبتهم إلى المشيخة.

٤ ـ ولّى آل عبد الملك على الجرد بعد أن خلع عليهم لقب مشايخ.

٥ ـ أعطى آل تلحوق من عيتات إلى الغرب الأعلى، ورُفعت رتبة التلاحقة إلى المشيخة.

٦ ـ أعطى المناصف لآل نكد والعرقوب إلى آل عماد وثبت آل الخازن في كسروان، وآل اللمع في الفتوح، وآل حبيش في غزير.

٧ ـ في الشمال عيّن آل عازار على الكورة، وآل الضاهر على الزاوية، وآل حمادة على جبة المنيطرة.

* * *

تميز عهد الأمير حيدر الشهابي بالرخاء والعزّ، فعمد إلى تخفيض الضرائب، وضمن ولاء جميع الأُسر الإقطاعية، فساد الأمن والاستقرار حتى اعتزاله سنة ١٧٢٩، ثم توفي بعد ذلك سنة ١٧٣٢.

عن ذلك العهد يقول الوزير التركي جودت باشا ما يلي:

«إن الأمير حيدر الشهابي حصل من حكومة الجبل على الاستقلال التام ومن ضمنها البقاع، وكان أمراء الجبل في إدارتهم الداخلية، وأحكامهم مستقلين. فلا يقدر أحد من حكام الدولة أن يتداخل في أمورهم الداخلية، حتى أن الجناية الذين كانوا يلجأون إليهم لخوفهم من الولاة يأمنون على أنفسهم، وذلك لأنه كان في الأصول المرعية عندهم وجوب صيانة من يهرب إليهم، ويحتمي بهم، فكان الولاة لذلك لا يقدرون على استرداده».

الأمير ملحم الشهابي (١٧٢٩ ـ ١٧٥٤)

استلم الأمير ملحم الحكم عندما اعتزل والده الأمير حيدر عام ١٧٢٩، فواصل سياسة والده، وعمد إلى تخفيض الضرائب ونشر العدل بين المواطنين.

فاتحة عهد الأمير ملحم كانت في استرداده سهل البقاع، ثم توسّع في جبل عامل شرقي صور حيث كانت تسكن جماعة من الشيعة. والسبب يعود إلى أن هذه الجماعة حاولت الخروج عن طاعة سعد الدين باشا والي صيدا بامتناعها عن دفع الأموال السلطانية. فطلب والي صيدا مساعدة الأمير ملحم الذي لبّى الطلب. ودارت معركة في قرية أنصار بين الشيعة وجيش الأمير ملحم انتهت بانتصار الأخير واعتقاله أكابر شيوخ الشيعة. ثم تدخّل علي جنبلاط بوساطة لإطلاقهم لدى الأمير ملحم، فأطلقهم بعد أن عاهدوه على أن يدفعوا له سنوياً ستة آلاف قرش من مالهم ومجموعتين من الخيل والجياد.

في سنة ١٧٤٨، تمكن الأمير ملحم من استرداد البقاع إثر معركة وقعت في بلدة بر الياس وأحرز فيها النصر على جيش أسعد باشا العظم والي دمشق، وأخي سعد الدين العظم والي صيدا. وتابع الأمير ملحم زحفه باتجاه بعلبك مستغلاً قيام أمير بني حرفوش بمساعدة أسعد باشا والي دمشق في معركة بر الياس، فدخل بعلبك سنة ١٧٤٤، وعزل الأمير حيدر ابن الحرفوش ونصّب أخاه الأمير حسين مكانه.

وقد تحدث طنوس الشدياق في كتابه «أخبار الأعيان في جبل لبنان» عن هذه المرحلة، فقال:

«نزل الأمير ملحم بجيشه إلى بر الياس ووصل إليها وزير دمشق، واصطف الفريقان للحرب والطعان عند طلوع الشمس، وخطب بينهم البارود، وعند الظهر

هجم الأمير عليهم كالأسد، فانكسر الوزير وعسكره فتتبعهم الأمير فاتكاً بهم إلى أن وصلوا إلى سهل الجديدة، فأهلك منهم خلقاً كثيراً وغنم عسكره بهم، ثم رجع إلى البقاع منتصراً، ودخل أسعد باشا إلى دمشق مكسوراً. ووجه الأمير عسكره إلى بلاد بعلبك فأزاح عنها الأمير حيدر الحرفوش لأنه كان مع عسكر الوزير وعيَّن مكانه أخاه الأمير حسين لأنه كان معه في الواقعة».

الأمير ملحم يتسلّم ولاية بيروت

في العام ١٧٤٩ حصل خلاف بين الأمير ملحم ووالي بيروت التركي ياسين بك، فأوعز الأمير ملحم إلى الشيخ شاهين تلحوق بإثارة الاضطرابات في المدينة وحولها. فعجز الوالي التركي عن ضبط الأوضاع وطلب مساندة والي دمشق الذي كتب إلى الأمير ملحم عارضاً عليه الولاية على بيروت. وكان أن ضمّها إلى إمارته، واستمر الوضع كذلك حتى عهد الجزار.

وفي تلك الفترة شجع الأمير التجارة وبناء القصور وفرض النظام وأقام العدل، وبدأت مدينة بيروت تنمو.

وتتالت الأحداث خلال تلك الفترة، ومن أهم ما سُجّل:

- هجوم الأمير ملحم على رأس جنوده على الشيعة في بلاد جباع الحلاوي بعدما تطاول مشايخ بيت منكر على إقليم جزين وقتلوا اثنين من أتباع الشيخ علي جنبلاط.

- وقوع فتنة بين مشايخ آل أبو نكد، مما أثار غضب الأمير ملحم فنفاهم بعدما هدم حاراتهم في دير القمر. وبعد وساطة قام بها الأمير إسماعيل في حاصبيا، عادوا وسكنوا في المناصف.

مرض الأمير ملحم

في سنة ١٧٥٤، مرض الأمير ملحم، ويُقال إن شوكة صبّار وخزت يده، فتورّمت وتزايد ألمها على رغم علاج الأطباء له. فلازم الفراش، واضطر إلى

اعتزال الحكم لأخويه أحمد ومنصور بضغط منهما، واستلما القيادة عام ١٧٥٤.

أما الأمير ملحم فانتقل إلى بيروت حيث انقطع إلى حياة التدين والزهد حتى وفاته سنة ١٧٦١. وقد اعتنق والده المسيحية.

في هذا الوقت، حكم الأميران أحمد ومنصور مجتمعين في البداية، وعقدا صداقة مع الأمير قاسم ابن الأمير عمر الذي سكن في بلدة الحدث في محيط مدينة بيروت لمدة سنة على الأقل. وهذه العلاقة سرعان ما انقطعت، إثر فرمان تلقاه الأمير قاسم من الدولة العلية وفيه يوليه مقاطعات جبل الشوف وتوابعه. فبعث الأمير قاسم برسالة إلى عمّيه لإعلامهما وطلباً للدعم المالي، فرفضا المساعدة. وعلى الأثر توجه الأمير قاسم إلى صيدا حيث قابل واليها نعمان باشا، وأبلغه موافقته على الولاية الجديدة. وحصل على دعم والي صيدا عسكرياً ثم توجه إلى بيروت فدخلها، فتمكن عماه من الهرب لعدم رغبة الأمير قاسم في القبض عليهما؛ فجمعا أكابر البلاد وأعيانها وكتبا إلى نعمان باشا والي صيدا كتاباً طلبا فيه عزل الأمير قاسم من ولاية بيروت وإعادتها إلى حكمهما. ودفعا له مقابل ذلك خمسين ألف قرش. فوافق والي صيدا وأمر بعزل الأمير قاسم وخلع الولاية لعمّيه الأميرين أحمد ومنصور.

فغضب الأمير قاسم وتوجه إلى البقاع. وتدخل عمه الأمير علي والشيخ عبد السلام عماد، وأصلحا ذات البين. وقطن الأمير قاسم قرية عين دارا نحو سنة. ولما كانت زوجته قد توفيت، زوّجه عمه الأمير منصور من ابنته التي أنجبت الأميرين حسن وبشير، وقد تنقل الأمير قاسم بين بشامون وبيروت حتى غزير حيث توفي فيها.

استئثار الأمير منصور بالحكم

بعد فترة من الحكم الثنائي، ظهرت الفتنة بين الأميرين (١٧٦٢)، إذ حاول كلّ منهما الاستقلال بالإمارة، الأمير منصور مستنداً إلى الجنبلاطية ومقره في بيروت، والأمير أحمد معتمداً على اليزبكية ومقره في دير القمر.

هذا الانقسام عزّز تجدّد الصراع بين اليزبكية بزعامة الشيخ عبد السلام عماد والجنبلاطية بزعامة الشيخ علي جنبلاط.

في هذا الجو، عزم الأمير منصور على مهاجمة أخيه وطلب المساعدة من والي صيدا محمد باشا العظم الذي حشد عسكره، وتوجها إلى دير القمر، فهرب الأمير أحمد إلى كفرنبرخ بعدما فشل في الحصول على الدعم اليزبكي له.

وهكذا استقل الأمير منصور بالولاية بمفرده ونجحت الوساطات في إعادة الأمير أحمد إلى دير القمر من دون أن يكون له أي دور في إدارة شؤون الولاية.

الفصل الثاني

تأثّر لبنان بأحداث الشرق

شهدت البلاد في تلك الفترة سلسلة من الاضطرابات الأهلية، وتأثر لبنان بما جرى من أحداث في الشرق، وكان أكثرها أثراً في لبنان حركتا كلّ من علي بك الكبير في مصر وظاهر العمر في فلسطين.

ولم يتمكن الأمير منصور من الحفاظ على سياسة الحياد التي كان يتبعها في بداية عهده، في حين برز الأمير يوسف ابن الأمير ملحم كزعيم للمعارضة ضد الأمير منصور، مدعوماً من والي دمشق عثمان باشا. ويروى أن السبب المباشر لاستقالة الأمير منصور يعود إلى الشعور بالإحراج الذي تولّد لديه بعدما أيّد احتلال أبو الذهب لدمشق لكن هذا الأخير سرعان ما عزل وعاد عثمان باشا إلى المدينة.

وهكذا أعلن الأمير منصور في اجتماع قومي عام عقد عام ١٧٧٠ في الباروك عزمه على الاستقالة لمصلحة ابن أخيه الأمير يوسف، وتمّ إبلاغ الأمر إلى الباب العالي عبر والي دمشق.

يذكر أن الأمير يوسف هو أول أمير مسيحي امتدت سلطته على الجبل من جهات طرابلس إلى جهات صيدا. وقد اعتمد على مدبره الشيخ سعد الخوري وهو ماروني من رشميا، وجعله صاحب خزينته بعدما رفع رتبة آل الخوري إلى درجة المشايخ.

وهكذا تسلّم الأمير يوسف الإمارة عام ١٧٧٠ وأقام في دير القمر.

علي بك الكبير

كما سبق وأشرنا، فقد كان لسلسلة من الأحداث التي جرت في المنطقة بعض الانعكاسات على لبنان، خصوصاً في ما يتعلق بحركتي كل من علي بك الكبير في مصر وظاهر العمر في فلسطين، إضافة إلى أحمد باشا الجزار.

علي بك يوناني الأصل، وجاء في كتاب «علي بك الكبير» تأليف محمد رفعت رمضان (٧١) ما يلي:

«اعتمد علي بك سياسة توسعيّة متشجعاً بوجود ظاهر العمر في عكا، والأسطول الروسي في البحر المتوسط، فتشكلت من القوات الثلاث جبهة ضد العثمانيين». وقال أحد مؤرخي تلك الحقبة ميخائيل الصباغ:

«احتل علي بك الحجاز (١٧٧٠)، ثم احتلت قواته بقيادة محمد أبو الذهب دمشق بعدما اجتازت فلسطين وصيدا. وقد أبدى الأمير منصور ترحيبه، ولكنه أحرج عندما انقلب أبو الذهب على علي بك، وظلّ يتآمر على سيده حتى تغلب عليه وقتله عام ١٧٧٣، وحلّ مكانه في مصر وخدم الدولة العثمانية وخاض حروباً ضد ظاهر العمر.

ظاهر العمر

زعيم آخر لمع اسمه في تلك الحقبة، هو ظاهر العمر. ويعود أصله إلى بني زيدان، وهم من عرب الحجاز. انتقلوا إلى سوريا الشمالية ومنها إلى فلسطين.

برز اسم ظاهر العمر على مسرح السياسة سنة ١٧٣٧، حيث قام بإصلاحات واسعة في فلسطين، ثم نقل عاصمته من صفد إلى عكا، واستعان بمدبر من أهل فلسطين هو إبراهيم الصباغ.

كان ظاهر العمر حاكماً عادلاً، اهتم بالعمران، والتزم بتعهداته المالية إزاء الباب العالي، وجعل من عكا مركزاً رئيسياً للتجارة في الشرق.

وقد أثار نفوذ ظاهر العمر قلق الدولة العثمانية؛ ولما أرادت القضاء عليه، عيّن العثمانيون والياً جديداً على دمشق هو عثمان باشا، وسلّموه صيدا وطرابلس حتى يقاوم ظاهر العمر.

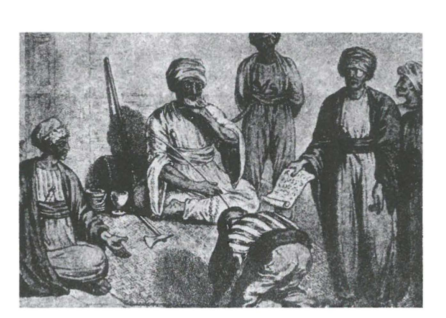
وشهد لبنان في ظل هذا الواقع سلسلة من التطورات؛ فقد احتل ظاهر العمر صيدا، وحارب شيعة جبل عامل، ثم حالفهم، وتدخل في بيروت. أما الأمير

يوسف الشهابي فتحالف مع والي دمشق، وتمكنا من استعادة مدينة صيدا من ظاهر العمر عام ١٧٧٥. فتراجع هذا الأخير إلى عكا. ثم أرسل العثمانيون أسطولاً بحرياً وحملة بريّة وضربوا حصاراً على عكا، فوقعت خيانة في جيش ظاهر العمر، وفرّ من المدينة. وفي الطريق قتله أحد جنوده. ودخل الجيش العثماني إلى عكا في ١٦ آب ١٧٧٥ فقطع رأس ظاهر العمر وأرسل إلى اسطنبول ليُعلق على سور سراي السلطان.

لبنان في عهد الجزار

أحمد باشا الجزار

أصله من البوسنة. كان مسيحياً، ثم انتقل إلى اسطنبول واعتنق الإسلام. ثم توجّه إلى مصر حيث عمل في حاشية واليها علي بك، واستلم وظيفة جلاد، فلقب بالجزار. ولما طلب منه علي بك أن يقتل أحد أنصاره، امتنع وهرب من مصر إلى لبنان فدمشق عام ١٧٧٠، حيث التحق بالجيش السوري، ثم عيّن والياً على صيدا عام ١٧٧٦، وانتقل بعد ذلك إلى عكا.



الجزار في أحد مجالسه

سياسته وأثرها على لبنان

تميز الجزار بالغدر والاستبداد والطمع والظلم، فرض الضرائب الباهظة وحرك مطامع الأمراء ومطامحهم. ضرب الأحزاب ببعضها وجعل الحكام ألعوبة بين يديه، وعانى منه كل من الأمير يوسف والأمير بشير الثاني وظل كابوساً حتى مماته سنة ١٨٠٤.

فالنفوذ الذي كان يتمتع به الأمير يوسف قبل الجزار تقلص في عهده. ففي مطلع عهد الأمير يوسف، وبناء لطلب الدولة العلية محاربة ظاهر العمر وحلفائه

الشيعة، نظم الأمير يوسف حملة برّية واحتل قرى إقليم التفاح.

في المقابل، احتل ظاهر العمر صيدا وعيّن عليها متسلماً من قبله وهو الدنكزلي؛ فحاصره الأمير يوسف لكن الأسطول الروسي تدخل داعماً جيش ظاهر العمر، ورجع الأمير يوسف إلى الشوف.

وضرب الأسطول الروسي مدينة بيروت، فطلب الأمير يوسف مساعدة والي دمشق عثمان باشا المصري، كما دخل عمه الأمير منصور في وساطة لدى ظاهر العمر أدت إلى انسحاب الأسطول الروسي لقاء ٢٥ ألف قرش. وكانت دمشق أرسلت قوة بقيادة أحمد باشا الجزار للمساعدة، فتسلم بيروت وعاث فيها خراباً، فهدم قصور الشهابيين ورفع أسوار المدينة، ومنع أهل الجبل من الدخول إليها. فطلب الأمير يوسف عندها المساعدة من الأسطول الروسي الذي ضرب بيروت للمرة الثانية ١٧٧٢، وأخرج الجزار منها، فلجأ إلى عكا ثم هرب منها إلى دمشق.

الأمير يوسف

توسّع الأمير يوسف إلى شمال لبنان وإلى البقاع. في الشمال أخضع آل حمادة عام ١٧٧١، وفرض نفوذه على مشايخ آل رعد في الضنية عام ١٧٧٢. في البقاع ولّى الأمير يوسف أخاه الأمير سيد أحمد الذي أقام في قب الياس. وبسبب خلاف وقع مع تجار سوريين هاجم والي دمشق البقاع ليطرد الشهابيين، فتغلب عليه الأمير يوسف ثم عوّض على التجار، وعزل أخاه بعدما لمس منه عدم الإخلاص.

الأمير يوسف والجزار

تميزت علاقة الأمير يوسف بالجزار بالتشنج؛ فعندما تسلّم الجزار ولاية صيدا راح يفرض الضرائب على الأمير، ويحرك ضده المعارضة، ويعزله عن الحكم ثم يعيده.

أبرز وجوه المعارضة في تلك الفترة كانت من آل نكد، جنبلاط، أبي اللمع وأخوي الأمير يوسف، سيد أحمد وأفندي.

ولمزيد من التنكيل راح الجزار يفرض الضرائب على الأمير يوسف ويعزله عن الحكم تارة، ويعيده إليه تارة أخرى. وأبرز ما سجل في هذا الصدد ما جرى في عامي ١٧٧٨ و١٧٨٥.

ففي العام ١٧٧٨ عزل الجزار الأمير يوسف بعدما وُعد بالمال، وعيّن أخويه سيد أحمد وأفندي اللذين فرضا ضرائب إضافيّة، مما أثار نقمة الشعب.

وكان تصرف الحاكم في مثل هذه الظروف مشروطاً بالعرف والتقليد. فلم يكن في وسعه، مثلاً، أن يقضي على منافسيه من آل شهاب، ولا أن ينفي أحداً

منهم إلا إذا حمل في وجههم السلاح. وكان العرف السياسي في لبنان يعارض الإعدام السياسي معارضة شديدة. فليس من الصواب في نظر اللبنانيين أن يسيء الأمير الشهابي الحاكم معاملة أحد من أبناء أسرته. ولما قتل الأمير يوسف أخاه أفندي في لحظة غضب لأنه أمسكه في دسيسة عليه، رأى من الواجب عليه أن يعتذر في الحال لسائر الشهابيين. وفي ذلك يقول المؤرخ حيدر الشهابي:

«وعند الصباح جمع الأمير يوسف أُمراء بيت شهاب القاطنين يومئذ في دير القمر وجعل يعتذر لهم عن قتله أخاه ويخبرهم عما كان أخواه عازمين عليه، وكتب لباقي الأمراء الذين في خارجها لأنه علم أنه يستحصل عند الناس ريبة منه لما فعله». وبذلك، عاد الأمير يوسف إلى الحكم.

أما في سنة ١٧٨٥، فقد ساند الجنبلاطيون شقيق الأمير يوسف سيد أحمد وخاله إسماعيل، أمير حاصبيا، على استلام الحكم. لكن الأمير يوسف وعد الجزار بمليون قرش وعاد إلى الحكم.

وزاد النفور بين الأمير يوسف والجزار، خصوصاً وأن هذا الأخير كان يضغط على الأمير يوسف طالباً المال. وبعد معركة بر الياس التي وقعت سنة ١٧٨٨، والتي هُزم فيها جيش الأمير يوسف، عقد اجتماع قومي أطلع الأمير يوسف خلاله الحضور على الخلاف القائم بينه وبين الجزار، وأعرب عن رغبته في الاستقالة. فاتفق المجتمعون على اختيار الأمير بشير خلفاً للأمير يوسف. وكان الجزار من داعمي هذا الخيار، فأوصى بطرد يوسف الذي انتقل إلى بلاد جبيل، فدمشق، ثم عكا وكاد يسترجع الإمارة، لكن الأمير بشير عرض المال على الجزار الذي سجن الأمير يوسف، وظل أسيراً في عكا حتى أمر الجزار بشنقه عام ١٧٩١ مع مدبره غندور السعد.

الفصل الثالث

بشير الثاني

حياته

الأمير بشير من مواليد غزير ١٧٦٧.
هو ابن قاسم عمر شهاب،
توفي والده وكان قد اعتنق
المسيحية وهو في شهره
الرابع. تزوجت أمه
ثانية وأقامت في
الحدث، فيما اعتنت
خادمة أبيه بتربيته
وشقيقه حسن،
وسكنت في برج
البراجنة قريباً من
أمه. ثم انتقل الأمير
بشير إلى دير القمر
وعاش في كنف الأمير
يوسف الذي اتكل عليه
في المهمات الصعبة.

تزوج الأمير بشير من الست
شمس، وهي أرملة شهابية غنية.
ورزق منها ثلاثة أولاد هم: قاسم،
أمين وخليل. وبعد موتها سنة ١٨٢٩ تزوج

شركسية هي حسن جهان، ورزق منها ابنتين كبيرتهما سعدى، وكان يحب أن يُكنى أحياناً بـ «أبي سعدى».

الأمير بشير في الحكم

تبوأ الأمير بشير عرش الإمارة عام ١٧٨٨، ويمكن أن نقسم تاريخه في الحكم إلى ثلاث فترات:

* الفترة الأولى: (١٧٨٨ ـ ١٨٠٤) في عهد الجزار، وكان بشير ضعيفاً.

* الفترة الثانية: (١٨٠٤ ـ ١٨٣١) بلغ الأمير بشير الذروة.

* الفترة الثالثة في العهد المصري (١٨٣١ ـ ١٨٤٠) وهي مرحلة تبعية الأمير بشير للسياسة المصرية.

في عهد الجزار

لم تختلف سياسة الجزار مع الأمير بشير، عمّا كانت عليه مع سلفه الأمير يوسف. فقد كان الجزار يتحكم بسياسة الأمير بشير، ويحرك الأحزاب ضده ويبتزّ الأموال. فبعد تعيين الأمير بشير في الحكم في العام ١٧٨٨، ذهب إلى عكا لاستلام الإمارة من الجزار. وعاد إلى لبنان على رأس ألفي جندي، فطرد الأمير يوسف، الذي لجأ إلى حوران ثم توجه إلى عكا حيث أغدق في دفع المال للجزار فأعاد هذا أميراً على لبنان عام ١٨٩٠، مما دفع الأمير بشير إلى استرضاء الجزار بمزيد من المال، وتمكن من استرجاع منصبه. ووضع الجزار الأمير يوسف في السجن تلبية لطلب الأمير بشير ثم أعدمه شنقاً بتهمة التآمر.

لم ينعم الأمير بشير بالهدوء كثيراً، في ظل سياسة الجزار المتقلبة، والتي انعكست عدم استقرار في الحكم في لبنان، ومعارك داخلية مستمرة؛ فقد استدعى الجزار ثلاثة من أبناء الأمير يوسف، حسين وسعد الدين وسليم، إلى عكا ليوليهم الإمارة في ١٧٩٣، ثم في ١٧٩٤، وبعد ذلك في ١٧٩٨. وطبيعي أن يسبب ذلك في كل مرة خلافات بين أنصار الأمير بشير وأنصار أبناء الأمير يوسف.

وفي آخر مرة عزل فيها الجزار الأمير بشير وعيّن مكانه أولاد الأمير يوسف عام ١٧٩٨، حصل تطور عسكري أدى إلى إبقاء الأمراء الثلاثة في عكا.

حملة بونابرت

في أواخر حزيران ١٧٩٨ احتل القائد الفرنسي نابليون بونابرت مصر، مسجلاً نصراً عسكرياً على المماليك. ثم توجه إلى فلسطين واحتلها. هذه الحملة العسكرية الفرنسية توقفت عند أسوار عكا التي جهزها الجزار ودعّم حصونها، وتشكل حلف دولي ضد فرنسا ضمّ كلاً من انكلترا والنمسا وروسيا والسلطنة العثمانية. واتجهت نحو المنطقة جيوش عثمانية وأسطول إنكليزي بقيادة سدني سميث.

واجه بونابرت في حصاره لعكا مشاكل جمة، بدءاً بقلة المؤن إلى تفشي الأمراض في جيشه، إضافة إلى الأخبار عن تدهور حالة فرنسا. وقد حاول كل من بونابرت وأحمد باشا الجزار استمالة الأمير بشير.

فقد أرسل بونابرت في ٢٠ آذار بعثة تألفت من الضابط سيبستياني والطبيب يوسف أبيلا المعروف بالمالطي، حاملين هدية إلى الأمير بشير هي كناية عن بندقية وسيف، وكتاباً يعد فيه بونابرت بتوسيع حدود لبنان وإعادة بيروت التي وضع الجزار يده عليها إلى الإمارة اللبنانية إذا لقي دعم الأمير بشير.

في المقابل، طلب الجزار بأسلوب الوعد والوعيد من الأمير بشير أن يوافيه إلى عكا على رأس جيشه لفك الحصار الفرنسي.

لكن الأمير بشير لم يتخذ موقفاً، مفضلاً التريث. واعتبر أن الحياد خير موقف في مثل هذه الأزمات. بريطانيا، من جهتها، أوفدت قنصلها في صيدا إلى الأمير بشير فأبلغه فحوى السياسة البريطانية القاضية بحياد الجبل مقابل ضمانات منها ومن الصدر الأعظم بربط لبنان مباشرة بالباب العالي، وبفصله عن سلطة والي دمشق وصيدا. فاتفق الأمير بشير مع القنصل البريطاني على أن يبقى الجبل خارج الصراع. وفيما لم يرسل الأمير بشير رسالة جوابية إلى بونابرت، أرسل هذا الأخير

رسالة يعاتب فيها الأمير، فوقعت بيد الجزار فاطمأن قلبه وأرسل مديحاً إلى الأمير.

وهكذا التزام اللبنانيون الحياد العسكري إزاء ما كان يجري، مع الإبقاء على الاتصال التجاري مع الفرنسيّين؛ إذ أرسل اللبنانيون الخمور والدبس والزبيب إلى الجيش الفرنسي وأعيد تصدير الحرير إلى صيدا.

لم يكتب النجاح لحملة نابليون بونابرت العسكرية، فتراجع الجيش الفرنسي عن حصار عكا، وعاد إلى القاهرة في ٢ حزيران ١٧٩٩.

في غضون ذلك، توطدت العلاقة بين الأمير بشير وقائد الأسطول الإنكليزي سدني سميث، وعقد لقاء بين الرجلين في بلدة عين عنوب لمدة ثلاثة أيام، من ٨ إلى ١١ حزيران ١٧٩٩، جرى في خلاله البحث في الشؤون السياسية. وقد تعهّد سميث باقناع الباب العالي بخلق وضع خاص للبنان، وربطه مباشرة بالباب العالي مع ضم مناطق وادي التيم وبعلبك والبقاع وجبل عامل إليه. ومرّ في سوريا الصدر الأعظم العثماني آنذاك يوسف ضيا باشا في طريقه إلى فلسطين، فأرسل الأمير بشير إليه الهدايا ومئة ألف قرش مع الشيخ حسن ورد والشيخ حنا الدحداح، ونال رضاه وطلب منه أن يستقل عن الجزار والارتباط مباشرة بالباب العالي.

وكان الصدر الأعظم تلقى رسائل من الأميرال سيدني سميث لخصت محادثات سميث مع الأمير بشير وما تمّ الاتفاق عليه. وعلى الأثر، أصدر الصدر الأعظم فرماناً أجاز للأمير ضمّ مناطق وادي التيم وبعلبك والبقاع وجبل عامل إلى الجبل اللبناني، وتمّ إلحاقه مباشرة بالباب العالي.

لكن الجزار استاء ممّا حصل، وأرسل جيشاً وعزل الأمير بشير وعيّن مكانه أولاد الأمير يوسف. فتوجه الأمير بشير إلى عينبال فالمختارة، ثم إلى البقاع، فحمانا فعكار. ثم غادر إلى قبرص على متن بارجة بريطانية هرباً من الجزار. ومنها انتقل إلى العريش في مصر لمواجهة الصدر الأعظم سليمان باشا، وذلك عام ١٨٠١. ويقول كريستيان الحلو في كتابه «موجز تاريخ لبنان» أنه للمرة الأولى منذ أيام فخر الدين وبناء لطلب بريطانيا صدرت وثيقة عن الباب العالي بتوقيع الصدر

الأعظم تعترف باستقلال لبنان عن ولايتي صيدا ودمشق.

وقد أقنع الصدر الأعظم الجزار بالسماح للأمير بشير بالعودة إلى لبنان، فرجع إلى الحكم بعد غياب استمر بضعة أشهر. لكنه بقي تحت رحمة الجزار حتى وفاة هذا الأخير في العام ١٨٠٤.

الفصل الرابع

بشير الثاني
في ذروة مجده

مع وفاة الجزار عمّ الفرح، وراح الشعراء يتبارون في وصف «الحدث السعيد» ويهنئون الشعب بموت الجزار. وقد ركز الأمير بشير في تلك الفترة على تقوية مركزه ونفوذه بعدما زالت العقبة الرئيسية أمام طموحاته، وأظهر نضجاً سياسياً وحنكة ودهاء ومهارة ومعرفة بسياسة الدول، وقد عاصره في عكا سليمان باشا (١٨٠٤ ـ ١٨١٩)، ثم عبدالله باشا (١٨١٩ ـ ١٨٣١).

الأمير بشير في عهد سليمان باشا

شهدت عكا بعد وفاة الجزار فوضى لكثرة المتنافسين على تسلم دفة الحكم، فوقف الأمير بشير على الحياد، مؤكداً أنه لا يدعم إلا من يعيّنه الباب العالي. ثم تسلّم سليمان باشا مركز الولاية وأمدّه الأمير بالمال والرجال وتوطدت الصداقة بين الرجلين.

وبرزت قوة الأمير بشير في تدخلاته الخارجية، ولا سيما عندما ساعد واليي دمشق وعكا في قمع ثورة الوهابيين في الجزيرة العربية.

والوهابية هي حركة دينية مهمة، أسسها محمد بن عبد الوهاب، وانطلقت من الجزيرة العربية مدعومة من القبائل السعودية. ومع ازدياد قوة هذه الحركة وخطرها، عينت الدولة على دمشق الوالي يوسف الكنج، وحدّدت مهمته بمواجهة الوهابيين وتأمين طرق الحج. لكنه فشل في مهمته، فضايق المسيحيين في دمشق وتدخل في شؤون لبنان فعزل مصطفى بربر عن طرابلس، وتدخل في البقاع، وطالب بمنطقتي جبيل والبترون.

وفي سنة ١٨١٠ طاول الخطر الوهابي منطقة حوران فطلب والي دمشق مساعدة الأمير الذي توجه على رأس قوة من ١٥ ألف محارب لإبعاد الخطر عن دمشق.

في هذا الوقت، عينت الدولة والي صيدا سليمان باشا محل يوسف الكنج في ولاية دمشق. لكن هذا الأخير رفض تسليمه إياها فسار الأمير إلى دمشق، ودخلها ملحقاً الهزيمة بيوسف الكنج، وسلم الولاية إلى سليمان باشا. ثم عاد إلى لبنان، وأعاد الذين عزلهم يوسف الكنج إلى مراكزهم. وأعاد مصطفى بربر إلى طرابلس والأمير جهجاه الحرفوش إلى بعلبك.

وولّى الأمير بشير ولديه الأمير خليل على البقاع، والأمير قاسم على جبيل، وعلي بك الأسعد على عكار. ووطّد استقلال الإمارة بضم بيروت والبقاع إليها. كذلك أخضع خصومه في الداخل وأخضع الإقطاعيين المعارضين، فقضى على آل تلحوق، وآل عبد الملك، وآل أرسلان وأولاد الأمير يوسف. وسنأتي على تفصيل ذلك في فصول لاحقة.

كذلك أحضر الأمير إلى لبنان عدداً من الأسر الدرزية والمسيحية. عن هذا الموضوع يقول طنوس الشدياق في «أخبار الأعيان»:

«سنة ١٨١١ أرسل دروز الجبل الأعلى الذي عند حلب يستغيثون بالأمير من أعدائهم الذي جرى بينهم وبينهم حروب كثيرة فأغاثهم وأرسل إليهم فارس الشدياق بجماعة، وأرسل معه الشيخ بشير جنبلاط من الدروز رجلاً اسمه حسون ورد بجماعة. وكتب الأمير إلى سعيد آغا والي أريحا، وطلب أن يساعد المرسلين لإحضار الدروز إلى بلاده. وذهب المرسلون وحضرت الدروز معهم إلى البلد وكان عددهم أربعمائة بيت فأعطاهم الأمير مئة ألف قرش وفرقهم في مقاطعات مناصب الدروز».

الأمير بشير في عهد عبدالله باشا (١٨١٩ ـ ١٨٣١)

بعد وفاة سليمان باشا سنة ١٨١٩، تسلّم الحكم في عكا نجل أحد كبار أرباب الدولة في الأستانة، ويدعى عبدالله باشا الذي أراد إخضاع الأمير بشير وتقويض نفوذه، وكان أفضل سبيل لذلك رفع قيمة الضرائب. فاحتج الأمير، وردّ عبدالله باشا بوضع يده على جميع رعايا الأمير اللبنانيين الذين صدف وجودهم

آنذاك في صيدا وبيروت، وكان عددهم نحو مئة وسبعين شخصاً.

عندئذٍ رضخ الأمير لطلب عبدالله باشا، فاستدان المال لدفع ما فرض عليه، وأوكل إلى عملائه جمعه من البلاد.

هذه الخطوة أثارت الاستياء لدى أهالي المتن وكسروان، بتحريض من أنسباء الأمير الحاكم حسن وسلمان شهاب. ولما عجز الأمير بشير عن جمع الضرائب وضبط الأوضاع، تنازل عن الإمارة في العام ١٨٢٠ وتوجه إلى حوران، فيما عيّن عبدالله باشا الأميرين حسن وسلمان شهاب مكانه.

ولم يتمكن الأميران لضعف إرادتهما من إدارة دفة الحكم، فعمّت الفوضى، وعادت المنافسة على أشدها بين الإقطاعيين. عندها وافق عبدالله باشا على عودة الأمير بشير إلى لبنان ليتسلم الحكم ويُعيد الهدوء. وتم ذلك في حزيران ١٨٢١. ثمّ نظم الأمير بشير حملة ضد المتمردين والعصاة لتثبيت النظام وتوطيد الأمن.

وطمع عبدالله باشا بولاية دمشق فطلب من الأمير بشير المساعدة. وكان درويش باشا والي دمشق قد تدخل في شؤون البقاع، فاغتنم الأمير بشير الفرصة وهاجم دمشق وحاصر واليها في العام ١٨٢٢. لكن الباب العالي استاء من هذا التصرف، وأمر بنقل عبدالله باشا من عكا، وجعلت ولاية عكا تحت سيطرة درويش باشا. وأمر الباب العالي واليي حلب وأدنة بمساعدة والي دمشق ضد الأمير بشير. واتفق الولاة الثلاثة على مفاوضة الأمير بشير لتجنب معركة، فاختار مغادرة البلاد إلى مصر تاركاً إمارة لبنان لنسيب له يدعى عباس شهاب.

وفي مصر، أجرى الأمير بشير محادثات مع واليها محمد علي الملقب بالعزيز. فتدخل لدى الباب العالي ونال العفو للأمير بشير ولعبدالله باشا. فعاد الأمير إلى لبنان سنة ١٨٢٣ قوياً، وظلّ عبدالله باشا في عكا. وعاد سنة ١٨٢٩ إلى الاستعانة بالأمير بشير لإخماد ثورة نابلس وإنهاء اعتصام أهلها في قلعة سانور.

وعلى الصعيد الداخلي، انصرف الأمير بشير بعد عودته، إلى القضاء على خصومه، وأبرزهم حليفه السابق الشيخ بشير جنبلاط، الذي كان انقلب على الأمير

خلال وجوده في مصر، وعمل على منع عودته بالتوافق مع الأمير عباس شهاب. وهذا كان في علم الأمير بشير، مما أثار قلق الشيخ بشير جنبلاط، الذي سارع لدى عودة الأمير بشير إلى نيل صداقته. لكن الأمير بشير لم يحسن استقباله وطالبه بالمزيد من المال، فرفض الشيخ بشير جنبلاط الرضوخ، وفرّ إلى حوران. وعلى الأثر قام الأمير بشير بمصادرة أملاكه في الشوف، وهدم قصره في المختارة. وللحال، عاد الشيخ بشير جنبلاط معلناً عصيانه على الأمير، وجرت معركة بينهما في السمقانية سنة ١٨٢٥، أحرز فيها الأمير بشير النصر. وهرب الشيخ بشير جنبلاط إلى دمشق؛ غير أن رجال عبدالله باشا تمكنوا من القبض عليه. وسجن في عكا، ثم أعدم خنقاً، وقيل إن ذلك تمّ بطلب من الأمير بشير.

وقد ترك سقوط بشير جنبلاط أثراً سيّئاً في تاريخ لبنان، ولا سيما لجهة زعزعة العلاقات الدرزية المسيحية، واعتبار الدروز أن الأمير المسيحي قتل الشيخ الدرزي.

الفصل الخامس

في العهد المصري

(١٨٣١ ـ ١٨٤٠)

تميّزت الفترة الأخيرة من حكم الأمير بشير بعلاقة مميزة مع المصريين إثر حركة والي مصر محمد علي باشا.

محمد علي

ولد محمد علي في بلدة قولة الألبانية عام ١٧٦٩. اشترك في الحملة التي أرسلها العثمانيون لمحاربة القائد الفرنسي نابليون بونابرت في مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)، وأظهر قوة ورباطة جأش حتى أصبح قائد الفرقة الألبانية.

بعد انسحاب الجيش الفرنسي من مصر، بلغ الصراع بين العثمانيين والمماليك أشده، وقد وجد الشعب المصري الذي كان يئن من ظلم المماليك، في محمد علي خير حاكم عليهم. وكانت فرنسا في تلك الفترة قد حسّنت علاقاتها مع العثمانيين، وتعرف القنصل الفرنسي في مصر بمحمد علي وكاتب حكومته مبدياً إعجابه به. فتوسطت فرنسا لدى الباب العالي وتمّ تعيين محمد علي والياً على مصر سنة ١٨٠٥.

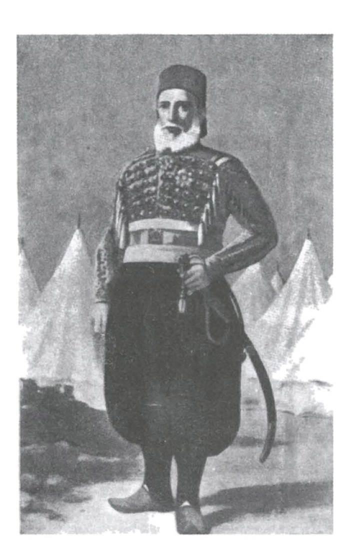
ركز محمد علي حكمه في مصر، وكان رجلاً عاقلاً قويّ الشخصية؛ فنظّم الإدارة، وحسّن الاقتصاد، واهتم بالعمران، بعدما استطاع أن يقضي على المماليك عام ١٨١١. واستعان بخبراء إنكليز وفرنسيين، وعمل على إعداد جيش منظّم. وأنشأ المدارس العسكرية وأوجد المصانع، واحتكرت الحكومة التجارة.

في هذه الأثناء، كانت السلطة العثمانية غارقة في المشاكل، مع تعدّد الثورات في أرجائها. فاستعانت بمحمد علي لمواجهة الحركة الوهابية في الحجاز، فأرسل سنة ١٨١١ حملة عسكرية، واحتل مكة المكرّمة والحجاز. وفي سنة ١٨٢٣، أتمّ محمد علي احتلال السودان، ثم لبّى طلب السلطنة التي كانت تواجه ثورة في اليونان، فاحتل جزيرة كريت، وأخمد ثورة المورة عام ١٨٢٤.

ويلاحظ هنا أن الدول الأوروبية، ولا سيّما فرنسا وإنكلترا، ساندت اليونان وانتصرت على أساطيل العثمانيين والمصريين في معركة نفارين (٢٠ تشرين الأول ١٨٢٧).

الحملة المصرية على سوريا

يعود السبب المباشر للحملة المصرية العسكرية إلى استياء والي مصر محمد علي من السلطان العثماني الذي نكث بوعده له باعطائه ولاية الشام تقديراً لخدماته العسكرية والمالية التي قدّمها له في حروبه في الحجاز سنة ١٨١٠ وضد اليونان سنة ١٨٢٧. ولم يمنحه السلطان سوى ولاية كريت. فقرر محمد علي القيام بحملة عسكرية بعدما نال موافقة فرنسا. وأعدّ جيشاً كبيراً بقيادة ابنه ابراهيم باشا، واتفق مع الأمير بشير الشهابي. وزحف على فلسطين سنة ١٨٣١ متذرعاً بلجوء بعض المصريين إليها هرباً من الخدمة العسكرية، وبدَيْن له على عبدالله باشا والي عكا. وبسهولة تمكنت الحملة العسكرية من احتلال غزة، ويافا، وحيفا حتى وصلت إلى عكا، مركز ولاية صيدا، وحاصرها في ٢٨ تشرين الثاني ١٨٣١ براً وبحراً بمشاركة الأمير بشير، وسقطت في ٢٧ أيار ١٨٣٢. واستسلم عبدالله وسافر مختاراً إلى مصر.


إبراهيم باشا

وجاء في كتاب «تاريخ الجيش المصري في عهد محمد علي باشا الكبير»: «كانت قوة حامية عكا في بدء الحصار تبلغ ٦٠٠٠ مقاتل، لم يبق منهم وقت

التسليم سوى أربعمائة فقط. وبلغ ما ألقته المدافع على عكا عشرين ألف قنبلة كبيرة وما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ طلقة. أما خسائر الجيش المصري فبلغت ١٤٢٩ جريحاً و٥١٢ قتيلاً».

بعد سقوط عكا رافق الأمير بشير إبراهيم باشا إلى دمشق التي دخلها في ٨ تموز، بعد معركة أدت إلى سقوط ثلاثة آلاف قتيل وألفي جريح. وكذلك تمّ احتلال حمص، وحماه، وحلب.

وفيما عاد الأمير بشير بجيشه إلى لبنان لحماية مؤخرة الجيش المصري، تابع إبراهيم باشا زحفه حتى الأناضول في تركيا. فاحتل أورفا، وعينتاب، ومرعش، وقيصرية ودخل أدنة. ثم سار إلى قونية حيث وقعت معركة مهمة في كانون الأول ١٨٣٢ سجل المصريون خلالها انتصاراً كبيراً. وسار المصريون بعد ذلك نحو كوتاهية، ثم احتلوا مدينة أزمير، وتقدموا باتجاه الأستانة. فخاف السلطان العثماني وطلب المساعدة من أوروبا، مع الإشارة إلى أنه في هذه الحرب المصرية ـ التركية كانت فرنسا إلى جانب والي مصر محمد علي.

التدخل الأوروبي

خاف السلطان العثماني من التقدم العسكري المصري، وأبدى استياءه من الدعم الفرنسي للمصريين، فطلب مساعدة الإنكليز عارضاً عقد تحالف وتأمين نفقات الأسطول البريطاني. ولم يلق العرض أي صدى لدى الإنكليز لانشغالهم في مشاكل أوروبية وعالمية. فوجه نداء إلى الدول الكبرى وطالبها بالوقوف على الحياد. وفي المقابل، أرسل وفداً إلى مصر لإجراء محادثات مع محمد علي. فعرض الوفد العفو عما مضى ووعد بإلحاق ولاية صيدا وتوابعها بولاية محمد علي.

اتسمت المفاوضات بالمماطلة من الجانبين، وتقاسم محمد علي وابنه ابراهيم باشا الأدوار. فقد تظاهر محمد علي بالخضوع للسلطان معلناً استعداده لوقف العملية العسكرية؛ أما ابنه ابراهيم باشا فتصلّب في مواقفه مطالباً بالاستقلال التام

وبضم ولايات سوريا وأدنة وقبرص وكريت.

في هذا الوقت، رأى القيصر الروسي نقولا الأول (١٨٢٥ ـ ١٨٥٥) مصلحة لبلاده في الدفاع عن السلطنة العثمانية، لأنه كان يخشى قيام دولة قوية على حدود روسيا الجنوبية تمنعها مستقبلاً من تحقيق حلمها بالوصول إلى المياه الدافئة. فأرسل وفداً إلى الأستانة يعرض المساعدة البريّة والبحرية. ثم توجه الوفد الذي كان برئاسة مورافييف إلى مصر لاعلام الوالي محمد علي برغبة القيصر نقولا الأول. فطلب محمد علي إلى ابنه وقف الزحف فيما استمرّ في مفاوضة الوفد العثماني. أما ابنه إبراهيم باشا فهدّد بمتابعة الزحف إذا لم تتحقق مطالب والده.

وفي ٢٠ شباط ١٨٣٢ رست سفن روسية على شاطىء آسية الصغرى، ونزل خمسة عشر ألف جندي روسي إلى البرّ.

وتحركت الدول الأوروبية بعدما رأت أن روسيا ستنفرد بمساعدة العثمانيين. وقام ممثلو فرنسا، والإنكليز، والنمسا باتصالات واسعة مع السلطان العثماني ومحمد علي، حتى تمّ التوصل إلى اتفاقية كوتاهية في ١٥ أيار ١٨٣٣، والتي نصّت على انسحاب ابراهيم باشا من الأناضول لقاء اعتراف السلطان العثماني بولاية محمد علي كل من سوريا ولبنان وفلسطين وكريت وأدنة، فضلاً عن مصر.

على رغم هذه الاتفاقية لم تصف النيات بين محمد علي والسلطان العثماني الذي راح يتحين الفرصة لضربه. وكان أيضاً ممتعضاً من فرنسا لأنها ساعدت خصمه، ومن بريطانيا التي لم تعره الانتباه الكافي؛ فوقع السلطان العثماني مع الروس في ٨ تموز ١٨٣٣ معاهدة في هنكار إسكله سي Hankiar - Iskélessi على البوسفور، مدتها ثماني سنوات. ونصت على قيام سلم دائم بين روسيا والعثمانيين ودفاع مشترك عن حدود البلدين، وإقفال المضائق في وجه السفن الأجنبية الحربية، إضافة إلى تقديم القيصر المساعدات التي يطلبها السلطان.

ولما علمت بريطانيا وفرنسا بالمعاهدة أعلنتا رفضهما لها. وبقيت هدنة كوتاهية مستمرة حتى سنة ١٨٣٩، في وقت راح العثمانيون يشجعون القيام بثورات ضد محمد علي الذي رأى أنه لا بد من الحرب. فوجه حملة إلى شمال سوريا،

وهاجم الجيوش العثمانية، في نصيبين، وانتصر عليها في أيار ١٨٣٩. وفي نصر آخر في السنة ذاتها استسلم قائد البحرية العثمانية القبودان أحمد باشا إلى المصريين مع أسطوله.

مواقف اللبنانيين من الحملة

ساند الأمير بشير محمد علي، في حين تعدّدت مواقف الشعب اللبناني من ذلك، بحسب الطوائف. فقد أيّد المسيحيون سياسة الأمير بشير أملاً في الحصول على الاستقلال الكامل، وشاركوا في المعارك العسكرية مع محمد علي، ولا سيما في احتلال عكا، وطرابلس، وعكار، ومدن سورية. وساعدوا المصريين في إخماد الثورات التي اندلعت ضدهم في فلسطين، وطرابلس، وعكار، وبلاد العلويين وجبل الدروز. ثم غيروا في سياستهم عندما أساء المصريون معاملتهم وانقلبوا ضدّهم.

أمّا الشيعة فاعتمدوا سياسة الحياد، فيما أيّد السنّة السلطنة بحكم أن السلطان خليفة للمسلمين. وأما الدروز فتخفظوا على دعم محمد علي لأنه ساهم في مقتل الزعيم الشيخ بشير جنبلاط.

إصلاحات المصريين

نفذ المصريون إصلاحات عدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

سياسياً: عيّن المصريون حكاماً مخلصين لهم، وكان إبراهيم باشا على رأس الإدارة، وتركوا حكم لبنان ومدنه بيد الشهابيين.

وعين إبراهيم باشا أحد أقاربه شريف باشا والياً على دمشق، واسماعيل بك والياً على حلب، وسلّم ماليّتي دمشق وجلب إلى اثنين من دمشق هما حنا البحري وأخوه جرمانوس.

كذلك سلّم المدن الساحلية اللبنانية إلى الشهابيين، وأصبحت بيروت قاعدة للحكم المصري. وأنشأ نظاماً مميزاً للأمن ومجالس تمثيلية في المدن والقرى الكبرى سمحت للأهالي بالمشاركة في الإدارة. وحاول توطيد دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين النصارى والمسلمين، حتى قيل إن احتلال إبراهيم باشا لبلاد الشام حرّر النصارى هناك؛ فقد سمح للنصارى بتبوؤ مراكز حكومية عالية، وأن يركبوا الخيل ويضعوا العمامة البيضاء، وهذه كانت حكراً على المسلمين، ممّا أضعف شعبيته عند هؤلاء.

اقتصادياً:

أدخل المصريون إصلاحات على الطريقة الأوروبية، فحسّنوا الإدارة، ونظموا الضرائب، ومسحوا الأراضي، وحدّدوا الضريبة، ونظّموا جبايتها.

في تلك المرحلة، عاشت بيروت فترة من الازدهار، ونشطت حركة التجارة، وتهافت التجار على شراء المنتوجات اللبنانية، وخصوصاً الحرير، وتحوّل لبنان إلى محور رئيس للتجارة بين مصر وسوريا وأوروبا.

وأتت إلى بيروت البعثات الأجنبية وتطورت المدارس. وأوفد الأمير بشير عدداً من الطلاب لدراسة الطب في القصر العيني في مصر. كذلك أقام الكرنتينا في بيروت وأنشأ مستشفى في صيدا. لكن نفقات الاحتلال كانت باهظة، وكان محمد علي بحاجة إلى المال والجيش؛ فارتفعت الأسعار وأمر محمد علي بالتجنيد الإجباري والسخرة، وطاول هذا الاجراء اللبنانيين، وتسبب باستياء شعبي.

جاء في «تاريخ لبنان» لقنصل فرنسا آنذاك هنري غيز Henry Guys الذي صدر سنة ١٨٤٧ تفاصيل وافية عن أخبار بيروت ولبنان في القرن التاسع عشر وعن سياسة المصريين. وهذا بعض ما ذكره عن الموظفين والضرائب: «كانت السلطة العليا تجهل أهمية المراقبة والمحاسبة، وهذا عمل ضروري لا بد من تطبيقه على موظفين لا يعنيهم إلا خدع رؤسائهم وسرق الرعية عندما تسنح الفرصة.

«وعن الاحتكار: إن الاحتكارات والضمانات شملت جميع الحاصلات والأعمال الصناعية، حتى أن رجلاً خفيف الروح صرخ ذات يوم، على أثر مشادة حصلت بينه وبين عدة جباة: «سوف لن نستطيع عما قليل أن نتكلم دون أن نجد أحداً يطلب منا دفع الضريبة على الكلمات التي تلفظنا بها».

«كانت قفة الأرز تباع بتسعين قرشاً في بدء الاحتلال المصري، ثم ما لبث أن ارتفع ثمنها إلى مائة وثمانين قرشاً. احتكرته الحكومة في الأساكل لتبيعه من المستهلكين والذين يشترون جملة من مصر بثمن فاحش. وكانت (الحكومة) تزعم حين تحتكر الحبوب أو تفرض ضرائب ضخمة على ما لا يوافقها احتكاره، أنها تضع بذلك حداً للتعديات والبلصات».

وهكذا ضغط المصريون على الأمير بشير وفرضوا عليه التجنيد الإجباري. فرفض الدروز الطلب ونصح الأمير بشير بتقديم ١٠٠٠ شاب من الدروز، وقد تشكلت منهم ثلاث فرق. كذلك فرض المصريون السخرة على المسيحيين وأخذوا

٢٥٠ شاباً للعمل في ترميم حصون عكار. ثم طلبوا من الأمير بشير جمع السلاح من اللبنانيين، فاستجاب الأمير بشير لطلبهم، بعدما أصبح ضعيفاً تجاههم، وسمح بدخول عشرة آلاف جندي مصري إلى بيت الدين، وتمّ جمع ١٦٣٦٥ بندقية حتى تشرين الأول ١٨٣٥.

الثورات ضد المصريين

وقعت ضد المصريين ثورات عدة في فلسطين وسوريا ولبنان.

ففي صيف ١٨٣٤، زحف أهل نابلس على القدس وانتشرت الثورة في فلسطين، فطلب محمد علي المساعدة من الأمير بشير الذي أرسل على الأثر جيشاً وأعاد الأمن وجمع السلاح من مناطق نابلس، وعكا، وصفد.

وانتقلت الثورة إلى طرابلس وجوارها في تموز ١٨٣٤، فانسحب المصريون وأوفد الأمير بشير ابنه الأمير خليل الذي تمكن من إخماد الثورة. ثم توجه إلى بلاد العلويين حيث تحركت ثورة أخرى، وأخضع الثائرين، واحتل قلعة صهيون.

وبلغت الثورة حوران في العام ١٨٣٨، عندما أمر محمد علي بتطبيق قانون الجندية على دروزها وغيرهم من سكان المناطق المتاخمة للبادية. وقد حاول الموظفون المصريون تنفيذ الأوامر بالعنف، فثار أهل حوران، فجرّد المصريون حملات عسكرية لإخماد الثورة. وقد أظهر أهل حوران بطولة ومقدرة حربية كبيرتين.

بعد ذلك انتقلت الثورة إلى وادي التيم في لبنان حيث تزعمها شبلي العريان من راشيا. وناصر العريان عدد من مشايخ الدروز الذين غادروا الشوف مع أتباعهم لنجدة دروز وادي التيم، ومن أبرزهم ناصر الدين العماد وحسن جنبلاط. واحتل الدروز قلعة راشيا وخاضوا معارك بطولية. فاستعان المصريون بالأمير بشير الذي أبدى تحفظاً على إرسال جنود نصارى بقيادة ابنه لمحاربة الدروز. لكنه لم ير بدّاً من إطاعة إبراهيم باشا، وأوصى ابنه الأمير خليل بأن يمارس حرية التصرف في القتال إلى أقصى حدّ.

وجاء في كتاب «تاريخ لبنان الحديث ـ كمال الصليبي: «اختار الأمير رجلاً مسيحياً على معرفة بوادي التيم يدعى جرجس الدبس ليعمل دليلاً لابراهيم باشا في حملته تلك. وحرص جرجس هذا على أن يحيط الدروز علماً بتحركات الجيش المصري، بل إنه غالباً ما أعطى المصريين عن قصد، توجيهات مضللة».

وشنّ إبراهيم باشا هجوماً على وادي التيم تسانده قوات الأمير خليل في مطلع صيف ١٨٣٨. وقاوم الدروز، حتى ألقوا السلاح في قرية شبعا واستسلموا بشروط سهلة.

«ولما اشتد الحرب على الدروز انكفأوا إلى وادي تسمى وادي بكا وإذا بإبراهيم باشا هاجماً عليهم بعسكره فأطلق عليهم النار الدائمة وأطبقت العساكر من كل جانب فأغار الشيخ حسن برجاله إلى قلعة صخور على تلك الوادي وانحاز الشيخ ناصر الدين برجاله إلى قلعة أخرى في أسفل الوادي وأحدقت بهم العساكر من كل جانب وحملوا عليهم كالكواسر فصدمتهم الدروز صدمة صنديد وتلقوهم بقلوب فطرت من حديد وألح الفريقان كالأسد الضواري حتى اختلط الباري بالباري ووقع الرصاص على الرصاص.

«ولما نفذ الرصاص والبارود من جماعة الشيخ ناصر الدين صاح بهم أن اهجموا بالجوارح ومزقوا منهم الشرائب والجوارح فانتضوا الجوارح وهجموا على القوم فما كنت ترى إلا دماء مهراقة وأشخاصاً ممزقة ورؤوساً طائرة وأعضاء متناثرة. ولما رأى الوزيران عسكرهما أوشك أن يولي الادبار أمروا بهجوم شامل... هذا والشيخ ناصر الدين مستل سيفه يضرب به من يصل إليه حتى قتل خلقاً كثيراً من حواليه ثم قتل ولم ينج من أصحابه سوى خمسين شخصاً».

أخبار الأعيان ـ طنوس الشدياق

الفصل السادس

ثورة ١٨٤٠
ونهاية بشير الثاني

عوامل ثورة ١٨٤٠ في لبنان

أكثر من عامل ساهم في تأجيج نار الفتنة؛ فقد كان محمد علي يشدّد على جمع السلاح وتجنيد اللبنانيين، وزاد الموقف تعقيداً مطالبة محمد علي النصارى بالأسلحة التي كان قد وزعها عليهم سنة ١٨٣٨. فانقلب النصارى ضده واتحدوا مع الدروز.

وقد وجه محمد علي جيشاً إلى لبنان، وجنّد فيه الطلاب اللبنانيين الذين كانوا يدرسون الطب في القصر العيني في القاهرة، ووصلت إلى بيروت باخرة مصرية، وأفرغت حمولتها من الألبسة العسكرية. كذلك وصلت إمدادات مصرية إلى بعلبك وإلى طرابلس، وشاع الخبر أن المصريين عازمون على التجنيد، فقلق اللبنانيون. واستغل عملاء الإنكليز والأتراك هذه الحالة لإشعال نار الفتنة، إضافة إلى أن الأمير بشير كان في تلك الفترة تحت رحمة المصريين ووصايتهم، وقد عجز عن الاشراف الفعلي على شؤون الحكم.

وعن التدخلات الخارجية، أشار الدكتور مارون رعد، في كتاب «لبنان من الإمارة إلى المتصرفية» إلى رسالة كتبت في طرابلس في ٢٨ تموز ١٨٤٠ وجاء فيها:

«لقد أشار الكاتب إلى دور الخصوم في تحريض اللبنانيين للثورة ضد التحالف المصري ـ الشهابي وقد راح بعض المشايخ من الذين تعرضوا للظلم والاضطهاد على يد الأمير بشير إلى نشر الإشاعات المغرضة لزعزعة الثقة بين الشعب والحاكم.

وتحدث الكاتب عن دور الإنكليز، وذكر أنه في آواخر آب ١٨٤٠ قررت الحكومة الإنكليزية إرسال قوة عسكرية إلى شاطىء سوريا، بعدما مهّد لها

الدبلوماسيان الإنكليزيان ريتشارد وود ومور لذلك بإضرام نار الفتنة في الجبل. كذلك بدأ الإنكليزي شارل سميث بتوزيع الأسلحة على اللبنانيين في جونيه ومختلف مناطق كسروان».

ثورة ١٨٤٠

رفض اللبنانيون تسليم سلاحهم، فنظموا صفوفهم وشكلوا جمعية للدفاع عن حقوقهم، ضمت أعيان البلاد من الطوائف كافة. وعقد النصارى والدروز في ٢٧ أيار ١٨٤٠ خلوة في دير القمر، اتفقوا خلالها على عدم تقديم السلاح ورفض التجنيد وعدم تسليم أي لاجىء إلى لبنان وأقسموا على المقاومة بالقوة.

كذلك، أنشىء صندوق للدفاع يتبرع له كل لبناني بمبلغ شهري يتراوح بين نصف قرش وثلاثة قروش.

ورفع وفد إلى الأمير بشير مذكرة بالمطالب، وأكد ولاءه إذا رفع محمد علي ظلمه عن اللبنانيين. لكن محمد علي رفض مطالب اللبنانيين، مما دعاهم إلى حمل السلاح وإعلان الثورة التي انطلقت من تلال صيدا إلى بيروت، فالشوف، فكسروان.

ولم تنفع تطمينات ابراهيم باشا، أو تهديد الأمير بشير بأن كل من يتلقى سلاحاً أو ذخيرة أو مؤناً من الباخرة الإنكليزية الراسية من ميناء بيروت سيُعدم فوراً، في تهدئة الوضع أو منع التدخل الأجنبي. وساند الثوار بعض الأمراء الشهابيين واللمعيين وبعض مشايخ ورجال الإقطاع من آل الخازن وحرفوش والخوري، إضافة إلى عدد من الفرسان أمثال أبي سمرا غانم، ويوسف الشنتيري. وقد تزعم هذه الحركة الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن الذي اتخذ لنفسه لقب «سر عسكر النصارى».

عاميّة إنطلياس

في السابع من حزيران ١٨٤٠، اجتمع أعيان جبل لبنان من الدروز والمسيحيين في كنيسة مار الياس، في إنطلياس، وأقسموا اليمين على المذبح على

العمل يداً واحدة بقيادة الشيخ فرنسيس الخازن للدفاع عن حقوقهم وتحقيق الاستقلال. وتمّ القسم بشهادة الكاهن اسبيريدون العرموني. (النص مدرج مع الملاحق).

وكان لهذا الاجتماع صدىً شعبيّ مهمّ تمثّل في بدء مناوشات حربيّة من قبل الثوّار عمّت مختلف أنحاء الإمارة. وراحت وتيرة العنف والقتال تتصاعد ابتداءً من منتصف حزيران.

توسع ثورة لبنان ١٨٤٠

ومع رفض إبراهيم باشا مطالب اللبنانيين، توسعت الثورة، وشملت جميع أنحاء لبنان في منتصف حزيران. وعمد الثوار إلى قطع مسالك الجبل وسدّ الطرق إلى بيروت وصيدا ودمشق، ونهبوا مستودعات المؤن والذخيرة، واصطدموا مع الجيش المصري في مناسبات عدة. وتمكن الأمير منصور أبي اللمع من الانتصار على القائد المصري عثمان نور الدين باشا في البقاع، وأبو سمرا غانم على سليمان باشا في الأشرفية. وقد حصلت حوادث مماثلة في مناطق صيدا، وبيروت، وضهر البيدر. كذلك حاول الثوار قطع المياه عن بيروت واحتلوا المطاحن المائية حول المدينة بهدف تجويع الحامية المصرية فيها.

لم يفلح الأمير بشير في القضاء على الثورة، فعمد محمد علي إلى إعلان جبل لبنان في حالة حصار، متخذاً إجراءات صارمة لمنع وصول إمدادات السلاح والذخيرة والمؤن إلى الثوار. مع هذا التضييق وخطر الجوع والانخذال الذي هددهم، تفرق الثوار وتمكن الأمير بشير من القضاء على ما تبقى من شراذمهم وشتتت شملهم. وتوجه الأمير خليل إلى كسروان، وراح يجمع الأسلحة منتهجاً سياسية قاسية مع خصوم والده، وقبض على الشيخ نقولا الخازن. أما الشيخ فرنسيس الخازن الملقب بـ «سر عسكر النصارى» فهرب إلى قبرص بمعية بعض أعوانه. ونفى الأمير أربعة أمراء شهابيين إلى سنار وثلاثة لمعيين وثلاثة نكديين إلى مصر. كذلك نفى الشيخ نقولا الخازن مع ٤٦ عامياً إلى الاسكندرية. ويشار في

هذا الصدد إلى أن الذين هربوا إلى قبرص عادوا مع الجيش التركي واشتركوا مع الحلفاء في احتلال السفوح الجبلية حتى عينطورة وبزمار.

مؤتمر لندن ١٨٤٠

لم ينجح الأمير بشير في إخماد نار الثورة طويلاً، خصوصاً وأن الأوضاع المتدهورة لم تتحسن، إضافة إلى استمرار التحريض من قبل الأجانب بمختلف الأساليب.

في هذا الوقت، كان الإنكليز يراقبون أحداث لبنان، ويولون تطور السياسة في الشرق اهتماماً خاصّاً بسبب طريق الهند. وراحوا يتحينون الفرص لوضع حدّ لنفوذ محمد علي، فاغتنموا أحداث لبنان ١٨٤٠، واتصلوا بالدول الكبرى، أي فرنسا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا، والسلطان العثماني، ودعوا إلى مؤتمر دولي عُقد في لندن لحل المشكلة المصرية ودرس الثورة في لبنان.

انعقد المؤتمر في لندن من ٢١ حزيران حتى ١٥ تموز سنة ١٨٤٠، وحضره مندوبو كل من إنكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا والسلطنة العثمانية، وقاطعته فرنسا. وتمّ الاتفاق على المحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عن السلم، وإعطاء محمد علي وأسرته الحكم بالوراثة على مصر بالإضافة إلى ولاية عكا، شرط أن يقوم بإجلاء جيوشه عن المناطق المحتلة وأن يُعيد الأسطول العثماني. واعتبر الاتفاق محمد علي وحلفاءه ولاة تابعين للسلطان، وحدّد العلاقة بين الفريقين.

أعطي محمد علي مهلة عشرة أيام يحق له خلالها الاحتفاظ بولاية عكا، وعشرة أيام أخرى يحتفظ خلالها بولاية صيدا. أما في حال رفض تتعهد الدول بفرض المعاهدة بالقوة وعزله دون أية حقوق.

تدخل الدول

في هذا الوقت، وفي أوائل آب، بدأت تصل إلى شواطىء لبنان سفن

إنكليزية ونمساوية وعثمانية، في حين نشط عملاء الإنكليز، وأبرزهم ريتشارد وود على حضّ اللبنانيين على المقاومة وعدم الاستسلام.

أما محمد علي فرفض مقررات لندن، واستعد للحرب معتمداً على التأييد الفرنسي. وفي ١١ أيلول أنذر قائد القوات الحليفة السير تشالز نابير قائد القوات المصرية في لبنان بضرورة تسليم بيروت، فرفض الإنذار. وقصفت البوارج بيروت فيما أنزلت سفن أخرى الجيش الحليف (الإنكليزي، النمساوي، التركي) في جونيه حيث انضم إليه الثوار.

وتقدم الجيش الحليف في وادي نهر الكلب، ثم اتجه إلى المتن حتى بحرصاف. وهناك وقعت المعركة الفاصلة ومُنِيَ المصريون بخسارة جسيمة، فانسحبوا إلى فلسطين وتحصنوا في عكا. وتقدم الأسطول الإنكليزي، فضرب صيدا واحتلها. كذلك تمّ احتلال الدامور ـ حيث قصفت وبيروت. وانتقلت المعركة إلى فلسطين حيث قصفت عكا في ٣ تشرين الأول فاستسلمت بعد ثلاث ساعات من حصارها.

الدور الفرنسي

لم تتمكن فرنسا من تغيير الوضع، وبقيت في عزلة عما جرى، حتى أعلن العثمانيون عزل محمد علي عن مصر واستبداله بوالٍ عثماني. عندئذٍ برزت أصوات في فرنسا تدعو إلى الحرب بما في ذلك رئيس الوزراء Thiers تيير آنذاك. لكن الملك لويس فيليب سعى إلى حلّ سلمي بين الدول، وتمّ تبادل الرسائل وجرت مفاوضات، وتمّ الاتفاق على إبقاء محمد علي وأبنائه في حكم مصر إضافة إلى السودان، على أن يظلوا تابعين للسلطان العثماني ويتقيدوا بالسياسة العثمانية.

نهاية الأمير بشير

عرض الإنكليز على الأمير بشير تأييد السلطان العثماني مقابل جعل حكم الإمارة الجبل بشكل وراثي داخل عائلته، فلم يجب الأمير على هذا العرض لأن

أولاده وأحفاده كانوا موزعين في صفوف الجيش المصري، وخشي على حياتهم إن هو انقلب على المصريين؛ وربما لأنه كان لا يزال واثقاً من قوة جيش إبراهيم باشا ومن وعود الفرنسيين له.

وفي الثالث من أيلول ١٨٤٠ وجّه الدبلوماسي الإنكليزي ريتشارد وود رسالة إلى الأمير بشير دعاه فيها إلى تقديم الطاعة للسلطنة مقابل جعل حكمه وراثياً. لكن هذه الرسالة لم تصل إلى الأمير، فأوعز الإنكليز إلى العثمانيين بعزل الأمير بشير. وصدر في ٣ أيلول ١٨٤٠ فرمان بتعيين أحد أحفاد شقيق بشير حاكماً على لبنان باسم بشير الثالث الملقب بـ «أبو طحين».

مغادرة بيت الدين

في العاشر من تشرين الأول سنة ١٨٤٠، وبعدما قرر الأمير بشير الاستسلام إلى الإنكليز، انطلق من بيت الدين ترافقه زوجته الست حسن جهان وأولادهما سعدى وسعود وأبناؤه الثلاثة: قاسم وخليل وأمين، وكاتم أسراره وشاعره بطرس كرامة، مع عدد من أحفاده وحاشية كبيرة تألفت من سبعين شخصاً. وحمل الأمير بشير معه الأموال وأوراقه ومستنداته الخاصة والأشياء الثمينة، وتوجه الموكب إلى صيدا. وقد كلف الأمير المطران عبد الله البستاني، والشيخ يوسف حبيش، وأولاد حسين حمادة، وغيرهم الاهتمام بشؤون القصر والحفاظ على محتوياته. كذلك، أودع بعض الأشياء الثمينة في أديرة بزمار، ورشميا، وعين تراز، ودير المخلص.

وقد استغل أهل دير القمر وبعقلين مغادرة الأمير بشير قصر بيت الدين، فدخلوا السرايا وأخذوا ما وجدوه من أسلحة، وأمتعة، ومآكل، وحوائج مختلفة، وعبثوا بمحتوياتها.

بات الأمير وحاشيته تلك الليلة عند نهر الأولي شمالي صيدا، وأوفد إلى متسلم صيدا خالد باشا مندوباً أبلغه بقدوم الأمير طالباً الأمان والاستسلام. وأمضى الموكب ليلته الثانية في بستان إبراهيم الجوهري في صيدا. وفي الثالث عشر من

تشرين الأول، دخل الأمير بشير مدينة صيدا حيث أقيم له استقبال تميز بالتقدير والاحترام. وقد قابل الأمير بشير خالد باشا الذي طلب إليه الابحار إلى بيروت للقاء السر عسكر التركي عزت باشا. فانطلق الأمير بشير في هذه الرحلة يرافقه ابنه أمين وحفيده مسعود وبعض أفراد الحاشية. ولدى وصوله إلى بيروت، اجتمع إلى السر عسكر وتبلّغ منه رسمياً فرمان عزله، وترك له أن يختار منفاه بين اسطنبول ومالطة. واشترط عليه تجنب اختيار فرنسا وسوريا ومصر، فاختار الأمير جزيرة مالطة، بعدما استشار مدبره بطرس كرامة، وابنه أمين، اللذين اعتبرا أن الإقامة في هذه الجزيرة الواقعة تحت حكم الإنكليز أفضل من الإقامة في اسطنبول في ظل حكم السلطنة.

وقبل مغادرة الأمير النهائية للبنان طلب من الوزير عزت باشا إذناً لتدبير عدد من الأمور. فوافق شرط أن يبقى الأمير أمين في المركب حتى عودة والده، وحدّد المهلة بعشرين يوماً. وعلى الأثر، عمد الأمير بشير إلى إقامة وكلاء على أرزاقه وصرف بعض الخدم وحدّد عدد الذين سيرافقونه إلى المنفى. والتمس من الوزير عزت باشا أمراً يمنع التعدي على كل ما يمتّ إليه بصلة. فوافق وتمّ له ما أراد.

ومع انقضاء المهلة، أقلعت السفينة من مرفأ صيدا وعلى متنها الأمير بشير، وزوجته وأولاده، وزوجة ولده قاسم، وأحفاده، ومدبره بطرس كرامة، إضافة إلى حاشية من سبعين شخصاً. وكانت وجهتها جزيرة مالطا التي اختارها الأمير كمنفى له. وتجدر الإشارة إلى أنه في هذا الوقت كان إبراهيم باشا تلقّى كتاباً من والده محمد علي طلب منه أن يصطحب معه إلى مصر الأمير بشير وأولاده، وكل من أراد أن يتبعه ليعيشوا في مصر. فالتقى في الطريق بين الباروك وعين زحلتا بحنا البحري الذي أخبره بمغادرة الأمير بشير الجبل واستسلامه إلى الإنكليز. فعاد إبراهيم باشا على الفور إلى زحلة، ومنها إلى دمشق فمصر.

إلى مالطا

عند وصول الأمير بشير وحاشيته إلى ميناء جزيرة مالطة، مكث الجميع في قلعة عمانوئيل، وهي كانت تستخدم كحجر صحي، لمدة ٢١ يوماً، وفي نهاية

الفترة، أقام حاكم الجزيرة استقبالاً لائقاً للأمير بشير، ونقلت عربات خيل الأمير وحاشيته إلى قصر فخم تحيط به حدائق. وأصدر وزير خارجية بريطانيا أمراً وضع بموجبه القصر والسرايا بتصرف الأمير، وعيّن عشرة أشخاص برئاسة ملازم لتأمين الخدمة له. وقد ذكر رستم باز، مرافق الأمير ومؤرخ أخبار المنفى «أن أهل مالطة بالغوا بتكريم الأمير وصحبه، وهم يتكلمون لغة عربية مكسرة وأصلهم من لبنان، ذهبوا أثناء الحرب الصليبية إلى قبرص ومنها إلى مالطة».

إلى اسطنبول

بعد وصول الأمير إلى مالطة بفترة وجيزة، تلقى فرماناً من السلطان العثماني يمنحه العفو ويسمح له بالإقامة حيث يشاء ضمن السلطنة ما عدا لبنان. ففرح الأمير وقرر التوجه إلى اسطنبول. في البدء، لم تنجح وساطة الخوري إسطفان المرشد الروحي للأمير لدى ريتشارد وود في السماح للأمير ومرافقيه بالعودة إلى الوطن. وبعد تسعة أشهر من الإقامة في مالطا، أوفد الأمير إلى اسطنبول ابنه أمين، ومدبره بطرس كرامة لاستطلاع الأخبار. وبعد شهر ونصف الشهر، تسلّم الأمير رسالة من ابنه أمين جاء فيها:

«اسطنبول صندوق، ومفاتيحه في لندن، تربص مكانك وهو الأفضل».

التبس على الأمير فهم الرسالة وتعدّدت التفسيرات في هذا المجال. ولكنه اتخذ في النهاية قراراً بمغادرة مالطا في أواخر أيلول ١٨٤١ والتوجه إلى اسطنبول، حيث نزل الأمير في دار خاصة خصّصت له، وأنزل حريمه في منزل يملكه الياس حوا الحلبي الماروني.

ويقول رستم باز في مذكراته إنه في اليوم الثالث لوصول الأمير بشير إلى اسطنبول، تلقى دعوة من الصدر الأعظم، فلبّاها. وقد كان في نيّة رؤوف باشا إذلال الأمير، فطلب من جميع الحاضرين عدم الوقوف عندما يدخل الأمير إلى داره. ولكن، ما إن وصل الأمير بشير إلى عتبة الديوان، حتى وقف الأصدر الأعظم احتراماً وكذلك فعل بقية الحاضرين. ولما سئل الصدر الأعظم عن سبب

تصرفه أجاب: «إن في هذا الرجل قوة قد أنهضتني ضد إرادتي، فلم أر في حياتي في رجل مثل هذا. فإن كل ما قيل عنه في ذلك صدق».

سرّ الأمير بشير بالاستقبال الذي لقيه لدى الصدر الأعظم ومشير الخارجية. وقد أمر له الصدر الأعظم بدار في قرية أرناؤوط كوي عند خليج المدينة.

عومل الأمير بشير في البدء معاملة حسنة من قبل جميع الأطراف. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً؛ ففي عام ١٨٤٥ وقعت فتنة في لبنان، وطالب فريق من اللبنانيين بعودة الأمير بشير، فظنت الدولة العثمانية أن الأمير بشير وراء كل هذه الانتفاضة. وعلى الأثر، نقل العثمانيون الأمير داخل سور اسطنبول وسكن في مكان يدعى البلاطة على شاطىء البحر، لمدة سنة، ثم انتقل إلى سماطيا المطلة على البحر.

الأمير في الأناضول

عاش الأمير وحاشيته سنتين في سماطيا، حتى صدور فرمان من السلطان العثماني يتضمن أمراً بنفي الأمير وحاشيته إلى قلب الأناضول، إلى مدينة فيرابنشهر التابعة لسنجق بولي، باستثناء الأميرين أمين ومسعود اللذين اعتنقا الإسلام. وبعث الخوري إسطفان حبيش نيابة عن الأميرة حسن جهان رسالتين إلى سفيري النمسا وفرنسا طلب منهما فيها التدخل لمصلحة الأمير، مضيفاً أن الإنكليز أرادوا الانتقام من الأمير لمغادرته مالطا باتجاه اسطنبول. فقدم سفيرا فرنسا والنمسا إنذاراً إلى الباب العالي وحمّلاه المسؤولية فيما إذا أصيب الأمير بمكروه.

وصل الأمير إلى زعفران بولي، وخصصت له الدولة العثمانية معاشاً شهرياً مقداره عشرة آلاف قرش. وسهرت على راحته وسلامة عياله. وبعد وساطة من السفير الفرنسي لدى الباب العالي نقل الأمير بشير إلى مدينة برصة القريبة من اسطنبول، وقطن فيها ثلاث سنوات وثلاثة أشهر ونصف الشهر. ثم صدر أمر يقضي بانتقال الأمير إلى إسلامبول، حيث سكن ابنه أمين بجواره، وذهب الأمير خليل إلى سماطيا.

وفي أول تشرين الأول ١٨٤٩ حرّر الأمير بشير وصية، ووقعها ومهرها بخاتمه، وسجلها في محكمة بروسة. وخص فيها زوجته حسن جهان بكل ما يملك طيلة حياتها، وأقامها وصية على ابنتيهما سعدى وسعود، واعترف بالوقف وتوليتها عليه. ويذكر كرم البستاني أن الأمير بشير ملّك زوجته حسن جهان، بموجب صك كتبه في الأستانة سنة ١٨٤٥، قصر بيت الدين والمقصفين وقناة المياه التي جُرت من عين زحلتا وقرية الجيّة. وأشار البستاني في كتابه «أميرات لبنان» إلى أن حسن جهان، بعد عودتها من المنفى، كانت تقضي أوقاتها متنقلة بين الجية وبيت الدين.

وفاة الأمير

في ٢٩ كانون الأول سنة ١٨٥٠ توفي الأمير بشير عن ثلاثة وثمانين عاماً.

ويذكر رستم باز في مذكراته أنه صبيحة ذلك النهار طلب إليه أن يشتري له هدايا ليوزعها على ابنتيه وزوجيهما وأفراد العائلة لمناسبة عيد رأس السنة. ولم يعلم رستم باز بوفاة سيده إلا مساء، حتى أنه أسلم الروح قبل أن يصل إليه الكاهن.

وتمّ إعلام سفير دولة سردينيا وسفارتي فرنسا والنمسا بالأمر، واستدعي مصوران لرسم صورة للأمير. ويقول رستم باز أن مصورين حضرا وأجلسا الجثة مربعة على طراحة وأسندوها إلى رستم باز من الوراء. وكان الأمير يلبس لباسه المألوف، وهو عبارة عن فرو كبير وطربوش اسطنبولي وطقم جوخ وزنار وشال. واستغرق العمل أكثر من خمس عشرة ساعة.

وفي الحادي والثلاثين من كانون الأول سنة ١٨٥٠، وجهت عائلة الأمير إشعاراً إلى وزير الخارجية العثماني عالي باشا، وأعلمته بالأمر. كذلك طُلب إلى وكيل بطركخانة الأرمن من غلطة حسون إرسال مركب إلى قاضي كوي لنقل الجثة إلى هناك، بعدما أذن الباب العالي بدفن الأمير بشير في بطركخانة الأرمن، وقدّم ٣٠ ألف قرش بدل نفقات دفن الأمير على حساب الخزينة.

كتب رستم باز في وصف جنازة الأمير بشير في اسطنبول ما يلي:

«وصل البابور [...] نظرنا إلى البروفيه خلق كبير لا يحصيهم غير الله. وقدر خمسمائة وجوه الطايفة وكل واحد قابض بيده يقل وزنه عن أقة لهو (له) ثلاث فتايل فحضر (القوايق) للبابور وأنزلتنا مع التابوت. ولما وطئنا البر أعطوا كل واحد منا فند شمع وربطوا. وتقدم ثمانية أنفار لابسين قمصان سود عرضه تلاتت أصابع ولهو سجق مثل الشريط. وحملوا التابوت. ومشى حسون لابس حلة الكهنوت، وستت كهنة لابسون مثله وباقي الإكليروس بلا بدلات. فمشوا قدام التابوت يتقدمهم الصليب، وقدامه فرقة عسكر شاهاني وعلى كل جهة عشرة قواسي بجانب التابوت. وأوقدوا الشموع ومشوا بترتيب. وبعد نصف ساعة بلغنا الكنيسة. والمسافة لا أكثر من خمس دقايق، فوجدنا في نصف الكنيسة مرتبت تكون علو قامة الإنسان، ومجلجلة بشلاح أسود مخمل وشريط متل غطا التابوت. فوضعوا التابوت فوق هذه المرتبت وقامة الصلاة الساعة تسعة من النهار الذي هو يوم الثلاثاء أول يوم كانون الثاني سنة ١٨٥١. فراحت الصلاة والجناز ساعتين. وأحضروا معلمين بلاطين وثلاثت فعالي. وأروهم محل القبر. وبلاط الكنيسة من الرخام الأبيض الصقيل. وتركوا محل التابوت أكثر من خمسين فند شمع موقدة وعزمونا إلى البطريك خانه وبالغوا في إكرامنا. وعند الغروب دعينا للطعام. وكنا نحو أربعين حيث كان موجود ناس من أوجه الطايفة. وبعد العشا اجتمعنا إلى الصاليه وكانوا يقولون أنه من حيت أخذة اسطنبول (سقوط الأستانة بيد العثمانيين ١٤٥٣) لم يجر دفن رجل مسيحي بهذه الهيئة».

ـــ رستم باشا ـ مذكرات ـ منشورات الجامعة اللبنانية، ص ٨١.

وقد نُقش على قبره هذا الشعر:

«قـد كـان صـاحـب هـذا الـقـبـر ذا شـرف

مـدى الـزمـان رفـيـع غـيـر مـنـخـفـض

قـضـى فـأظـلـمـت الـدنـيـا مـؤرخـة أمـا

الـبـشـيـر الـشـهـابـي فـي الـجـنـان يـضـيء

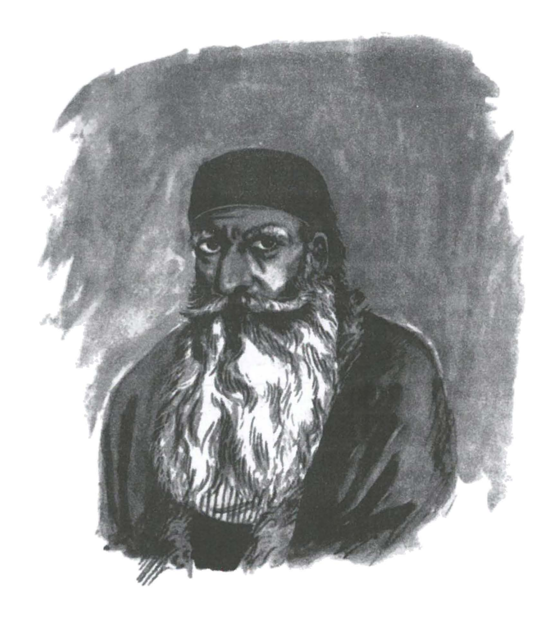
ويقول عيسى اسكندر المعلوف في كتابه «تاريخ الأمير بشير الكبير» المعروف بالمالطي إن رفات الأمير وضعت في صندوق خاص تحت أحد المذابح يعلوها لوح رخامي نُقش عليه كوكب هو رمز الأسرة الشهابية، وفي الأسفل كتب تاريخ الوفاة باللغتين اللاتينية والأرمنية.

وتخليداً لذكرى الأمير نقلت الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري رفاة الأمير إلى قصر بيت الدين في ٢ تشرين الأول ١٩٤٧، ووضع على الضريح إكليل كتب عليه: «ومن حفيد محمد علي إلى حليفه الأمير بشير الكبير» ووُضعت رفاته إلى جانب قبر زوجته الأولى الست شمس في حديقة القصر.

الفصل السابع

أعمال بشير الثاني

الأمير والجيش



الأمير بشير الثاني

أعدّ الأمير بشير جيشاً قوياً، تألف من الخيالة والمشاة، وعزز عناصره بالسيوف والخناجر والفؤوس والبنادق والمدافع الصغيرة. وكان باستطاعة الأمير أن يجمع بسرعة ما لا يقل عن خمسة عشر ألف مقاتل، وقد وعد محمد علي بمئة ألف محارب. بالإجمال كان عامة الشعب من المشاة، فيما كان الأمراء من الخيالة. وأنشأ الأمير بشير جيشاً خاصاً تألف من الخيّالة والحوّالة. وانحصرت

مهمة الفرسان في مرافقة الأمير وتنفيذ أوامره، فيما تولى الحوّالة الم‍ـ ‍لة على الأمن وجمع الضرائب. واشتهر اللبنانيون باتقان استعمال السلاح والشجاعة والقوة، وقد سجلوا، كما سبق ورأينا انتصارات عديدة.

الدعوة إلى الحرب

عندما الأمير في دير القمر يقرر الحرب يصعد المنادي إلى مكان مرتفع وينادي بأعلى صوته: «إلى الحرب... إلى الحرب... احملوا البنادق، احملوا المسدسات. أيها المشايخ اسرجوا خيولكم احملوا الرمح والسيف، واحضروا غداً إلى دير القمر. الله معكم. إلى القتال». وخلال ثلاثة أيام على الأكثر يجتمع الألوف في دير القمر.

هؤلاء المحاربون يختلفون عن الجيش في أوروبا حتى عن جيش الأتراك والمماليك. فليس لهم زي موحّد، ولا سلاح موحّد. الأعيان خيالة وعامة الشعب مشاة. وكل فرد يطيع القيادة طاعة مطلقة. ويتميّز بالتقشف وبالشجاعة ويتمتع بصحة ممتازة. كل محارب يحمل سلاحه، وأكله وهو يقتصر على الخبز والبصل والجبن والزيتون وبعض الفواكه».

C.F. Volney Voyage en Egypte.

et en Syrie, 1783 - 1785 - T.

الأمير بشير والسياسة الداخلية

ركّز الأمير بشير مفهوم الدولة المركزية بضربه الإقطاعية وربطه الشعب بمؤسسات ترعى شؤونه، لا سيما أن الإقطاعيين، بالرغم من إخلاصهم لوطنهم، انشقوا على بعضهم وأحاكوا المؤامرات ضد الأمير للوصول إلى السلطة وتحقيق المكاسب. وهذا كان من الأسباب التي سمحت للولاة العثمانيين باستغلال هذا

الوضع للضغط على الأمير وابتزاز المال.

وهكذا، ضرب الأمير بشير الإقطاعيين بعضهم ببعض. وفي سنة ١٧٩٧ استعان بالجنبلاطيين والعماديين وضرب آل نكد. وبعد سنة، طرد العماديين من البلاد، ثم ضيّق على آل تلحوق، وعبد الملك. وأرسلان، وآل باز، وآل السعد، وحارب معارضيه من الشهابيين، ولا سيما الأمير يوسف وأولاده، وظلّ يلاحقهم حتى سمل عيونهم وقتل مدبريهم. ولم يوفّر الأمير الجنبلاطيين، فضرب زعيمهم بشير جنبلاط في سنة ١٨٢٣ وانتصر عليه في معركة السمقانية.

يقول هنري غيز في كتابه «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»: «إن حياة الأمير حياة عاصفة، وإذا كان قد استطاع النجاة من الأخطار التي تعرض لها، فذلك يعود إلى حذره الكبير، فالحكمة قضت على الأمير بشير أن يكون باغياً ظالماً. لقد حكم في مرحلة من الزمن هي أدّق مراحل تاريخ الجبل وأصعبها. وأما الذي ينعون عليه تصرفاته فهم أولئك الذين لا يعرفون موقفه حق المعرفة ويجهلون دياره».

الأمير والعاميات

اضطر الأمير بشير إلى فرض الضرائب على اللبنانيين لإرضاء الولاة، وتسبب ذلك في قوع ثورات شعبية أو عاميّات، أهمها عاميّة إنطلياس سنة ١٨٢٠، ثم عاميّة لحفد سنة ١٨٢١. وقد طالب الشعب من خلالها برفع الظلم وبسط العدالة. ودعم هذه الحركات بعض من رجال الدين أمثال البطريرك يوسف التيّان والمطران يوسف إسطفان.

ويعود سبب عاميّة إنطلياس عام ١٨٢٠ إلى رفض أهل المتن زيادة الضريبة، وعاونهم أهل كسروان. واجتمعوا في إنطلياس وتلقّوا دعم المقاطعات الأخرى. وتوسعت الحركة مما اضطر الأمير إلى ترك الحكم للأميرين حسن وسلمان شهاب. لكنهما عجزا عن الحكم، فرجع الأمير بشير وأرسل ابنه قاسماً إلى بلاد جبيل فكسروان لجباية الضرائب، وكان الأهالي قد دفعوها في غياب الأمير، فاحتجوا

على ذلك وطردوا المحصّلين؛ فتوجه الأمير بشير على رأس قوة كبيرة، واضطر إلى مفاوضتهم، فاشترطوا ألا يدفعوا إلا مالاً واحداً وألاّ يقبلوا إلا حاكماً واحداً على بلادهم. فرفض الأمير المطالب ووقعت معارك عدة وكانت المعركة الفاصلة في بلدة لحفد، ولم ينتصر الأمير إلا بعد جهود كبيرة.

الأمير والأمن

ضُرب المثل بقساوة الأمير من أجل تحقيق الأمن؛ فقد طارد قطاع الطرق براً والقراصنة بحراً، وضرب اللصوص ولاحق المجرمين، فساد الأمن والنظام في البلاد، وتنقل الناس بحرية ليلاً ونهاراً. وتروي الأقاصيص اللبنانية العديد من الأخبار عن طريقة ملاحقة الأمير للمجرمين. وجاء في كتاب «تاريخ لبنان» للدكتور فيليب حتي ما يلي:

«يقال إن أحد عابري السبيل وجد قتيلاً بالقرب من مصب نهر الدامور فأرسل الأمير رجلين من رجال التحري في خدمته وطلب إليهما أن يقيما هناك متخفيين لكي يكتشفا المجرم. ويروى أنه بعد مرور ثمانية أشهر وهما مختبئان وراء شجرة، سمعا في الليل مكاريين يتسامران ويتباهيان أن أحداً من الناس لم يكتشف بعد جريمتهما، فاقتاداهما إلى الأمير».

وجاء في قصة أخرى أن رجلاً من رجال الأمير ذهب يقتفي آثار مجرم لجأ إلى قبرص، فصادق الرجل وشاطره في تجارته، ولدى عودتهما إلى الاسكندرية عبر بيروت، ألقى القبض عليه وسلّمه إلى الأمير.

ويروى أيضاً ودائماً كما جاء في كتاب الدكتور فيليب حتي أنه في أحد الأيام، مرّ الأمير بشير في قرية بالقرب من دير القمر مقر ولايته، فرأى امرأة تبكي زوجها القتيل. فجمع الأمير أبناء القرية وقال لهم: «إن لم تسلموا القاتل خلال يومين فإني سأشنق منكم أناساً بعدد أوراق شجرة السنديان هذه التي تظللنا».

وعندما عاد إلى القرية وجد أن الأهالي اكتشفوا القتلة: المرأة ذاتها ورجلين تآمرا معها على قتل الزوج وسلموهم إلى الأمير.

وتميّز الأمير بشير بحسن الضيافة، ويروى أنه في سنة ١٨٠٧ فرّ القنصل البريطاني في حلب مع امرأته الحامل، بعدما شعر بتدّهور العلاقات السياسية بين انكلترا والباب العالي، وبأن التمثيل السياسي سيقطع قريباً. وتوجّه إلى لبنان حيث استضافه الأمير بشير في دير حريصا، ولم يستجب لمحاولة قنصل فرنسا في بيروت وزميله في طرابلس إخراجه من مكانه.

يقول المستشرق بوركهرت عن حسن الضيافة اللبنانية ما يلي:

«عندما يسافر اللبناني الجبلي من مكان إلى آخر فإنه لا ينفق بارة واحدة على مأكل أو مشرب أو مبيت. عندما يصل المسافر الغريب إلى قرية ما فإنه يذهب إلى بيت أحد الأصدقاء أو المعارف إذا كان له في القرية أصدقاء أو معارف، ويقول لصاحب الدار: «نحن ضيوفك الليلة...» فيرحب صاحب الدار به ويقدم له عشاء من حليب أو لبن وخبز وبرغل. وإذا كان المضيف على شيء من سعة العيش فإنه يقدم علفاً إلى دابته، وإذا لم يكن للمسافر الغريب من أصدقاء أو معارف فإنه يذهب إلى بيت ما ويربط دابته بالقرب منه ويدخن غليونه، فلا يلبث طويلاً حتى ينزل إليه صاحب الدار ويدعوه إلى بيته ويكرمه ويقدم له العشاء، وفي الصباح يغادر الضيف مودعاً مضيفه بقوله «بخاطركم عامر».

الأمير بشير والعدالة والقضاء

قيل عن الأمير بشير إنه الأمير المستبد العادل، كان يحكم بالدعاوى السياسية والجنائية وبالدعاوى الصعبة التي تقع بين شخصين من طائفتين مختلفتين. وترك القضايا المدنية لحكم رجال الدين. وكان قضاة مدنيون يحكمون في القضايا التي تخرج عن صلاحيات رجال الدين، أما الدعاوى الصغيرة فيحكم فيها الإقطاعيون ومشايخ القرى أو المخاتير. ولتنظيم القضاء اختار الأمير بشير عدداً من الشبان اللبنانيين وأرسلهم ليتعلموا القوانين على يد أفضل المُشرعين في ذلك الزمان.

السياسة العمرانية والاقتصادية

إهتم الأمير بشير بالعمران، فبنى قصر بيت الدين على هضبة تشرف على الوادي، واشترك في تشييد هذا القصر بناؤون من الشوير. واستُقدم عمال من حلب ودمشق لصقل الرخام، وصنع الفسيفساء. وقد تميز قصر بيت الدين بقاعاته الفسيحة، وأبراجه المربعة واسطبلاته التي تتسع لخمسمئة حصان. وقد استغرق العمل به أربعين سنة. ويروى أن الساعات الوحيدة التي لم يكن الأمير يأمر فيها ويملي هي عندما كان يجلس على سجادة عجمية ويراقب سير العمل في القصر.

وجاء في وصف الشاعر Lamartine للقصر سنة ١٨٣٢ ما يلي:

«ويقف عند الباب (المؤدي إلى جناح الحريم) المصنوع من الخشب المزخرف المتعدد الألوان، ومن على جوانبه الرخام المزين بكتابات عربية، صفّ من العبيد السود اللابسين أفخر الألبسة، المسلحين بالطبنجات المفضضة والسيوف الشامية المذهبية المطعمة. وكانت القاعات الوسيعة في القسم الأمامي من القصر تعج أيضاً بالخدم وأفراد الحاشية والكهنة والجند، كل بلباس واحد من عناصر السكان الخمسة التي ينتمي إليها: الدروز والنصارى والأرمن والأروام والموارنة والمتاولة، وكان هناك خمسمئة جواد عربي مسرج ملجم وعليها قطع من القماش ذي اللون الزاهي».

وأعظم ما أنجزه لهذا القصر جرّ المياه إليه من نبع الصفا في قناة بلغ طولها تسعة أميال. ولإنجاز هذا العمل فرض الأمير بشير على أهل الجبل ثمانين ألف يوم عمل؛ فكان على كل عامل أن يشتغل يومين في السنة بدون أجر. وقد دام العمل في هذا المشروع سنتين. وعند الانتهاء منه عمّ الفرح المنطقة وأطلق الرصاص ابتهاجاً، وللمناسبة نظم شاعر الأمير بطرس كرامة قصيدة طويلة مطلعها:

صاح قد وافى الصفا يروي الظما

وعهد الأمير إلى المهندسين بتخطيط الطرق وبشقها، فربط بيت الدين بالقرى المجاورة وأعاد بناء الجسر الروماني على نهر الكلب ويعلوه شعر فيه ذكر لاسم

الأمير بشير. كذلك بنى جسر الدامور.

إعتنى الأمير بشير بالصحة العامة وأرسل عدداً من الطلاب إلى مصر لدراسة الطب في القصر العيني. ثم رجعوا إلى لبنان للاسهام في رفع المستوى الصحّي. وأنشأ الأمير بشير الكرنتينا للأجانب في بيروت، وأدخل لقاح الجدري في العام ١٨١٠ إلى لبنان. وكان إذا أصيبت قرية بمرض، ضرب نطاقاً حولها حفاظاً على السلامة العامة، وهذا ما طبقه عندما تفشى مرض الطاعون في قرية في جوار جزين.

ارتكزت الحالة الاقتصادية في ذلك الزمن على الزراعة والتجارة، وكان معظم اللبنانيين يعيشون من الزراعة وتربية الماشية، وتوزعت ملكية الأراضي بين الإقطاعيين والأوقاف والشعب. وكان الفلاح يعمل في أرضه وأرض غيره لقاء حصة من الغلة تتراوح بين الربع والنصف.

أهم المنتوجات الزراعية كانت من الحبوب، كالقمح، والزيتون، والأشجار المثمرة. أما المنتوجات الصناعية فقد عرف اللبنانيون منها صناعة الحرير من خلال تربية دودة القز وصناعة النسيج، والفخار، والنجارة والحدادة.

ويقول هنري غيز في كتابه «بيروت ولبنان»:

«تتمتع بيروت بمناخ صحي جداً، ومركزها أكثر المراكز هدوءاً وأمناً، وهي تقع في نقطة مأهولة من لبنان كثيرة الاستهلاك حتى أن البعض من أهاليها الميسورين يتعاطون أعمال التجارة في مرسيليا. ولا ننسى قربها من البلد الذي ينتج الكثير من الحرير الممتاز. ولبيروت أسبقية على حلب في القيام ببيوعات ذات آجال معينة وحلول موسم الحرير هو الوقت الذي تستحق فيه جميع الأموال.

الأمير بشير والعلم

إهتم الأمير بشير بالعلم، وشجع على بناء المدارس والمعاهد الثقافية وسمح للإرساليات الأجنبية بدخول لبنان، لما كان ينعم به من حرية وأمن.

وفي هذا الصدد، أعرب السائح فولني Volney عن دهشته لأن يرى لبنان،

على صغره ووعورة أرضه يغصّ بالسكان، حتى وازت كثافتهم فيه أكثر المناطق الفرنسية ازدهاراً. وقال volney: «كيف لنا تفسير مثل هذا الرخاء في أرض ضيقة كهذه؟ إنني لا أجد من سبب له بعد التأمل والتفكير إلا شعاع الحرية الذي يسطع هناك».

ففي مطلع عهد الأمير بشير في العام ١٧٨٧، حوّل البطريرك يوسف إسطفان دير القديس أنطونيوس في عين ورقة إلى معهد للاهوت. ثم بعد سنتين، تمّ تحويله بمسعى من قنصل فرنسا في بيروت آنذاك الشيخ غندور السعد، إلى معهد ثقافي عالٍ لعموم أبناء الطائفة المارونية. وفي معهد عين ورقة درس بعض أعلام الفكر اللبناني أمثال يوسف الدبس (١٨٣٣ ـ ١٩٠٧) مطران بيروت ومؤسس الكلية المارونية ومؤلف كتب تاريخية عديدة، ورشيد الدحداح (١٨١٣ ـ ١٨٨٩) كاتم سر الأمير، وبطرس البستاني.

وقد ركزت الكنيسة المارونية على زيادة عدد المدارس، وعمد البطريرك يوسف الحلو إلى تحويل ديرين إلى معهدين للتدريس، أحدهما في قرية كفرحي في بلاد البترون سنة ١٨١٢، والآخر في قرية الرّومية في كسروان سنة ١٨١٨.

كذلك واصل البطريرك يوسف حبيش سياسة سلفه، وحوّل ثلاثة أديرة إلى معاهد أحدها في صربا (١٨٢٧)، ومدرسة مار عبدا في جديدة غزير، ومدرسة ريفون (١٨٣١).

وأنشأت طائفة الروم الأورثوذكس في سنة ١٨٣٣ معهداً في دير البلمند.

ساهم انتشار المدارس إلى حدّ ما في نشر العلم والثقافة في الوسط الشعبي، مع الإشارة إلى أن عدد المدارس لم يكن كافياً، كما كانت الكتب المدرسية قليلة الوجود، لأنها كانت في تلك الفترة تنسخ باليد. ولم تكن الطباعة العربية بعد قد انتشرت بشكل واسع في البلد، وقد ظلت هذه المطابع العربية في حلب ولبنان صغيرة، اعتنت بشكل خاص بطباعة الكتب الدينية، فيما أكثرت مطبعة الأستانة من الطباعة باللغة التركية.

ودخلت إلى لبنان الإرسالية الأميركية الأولى (١٨١٨) مع وصول أول مرسل أميركي ويدعى بليني منسك، وقد أُطلق اسمه على إحدى بنايات الجامعات الأميركية «بناية منسك» تكريماً له. وفي سنة ١٨٣٤ انتقلت إلى بيروت المطبعة الأميركية العربية في مالطة، وكانت قد أسست هناك سنة ١٨٢٢.

وبعد الإرسالية الأميركيّة دخلت إلى لبنان الإرسالية اليسوعية، وقد تولى الآباء اليسوعيون إدارة مدرستي عينطورا وزغرتا الوطنيتين حتى ١٧٧٣، وسجلوا نشاطاً بارزاً خلال المدارس التي تمّ تأسيسها. وأنشأوا مطبعة حجرية في بيروت في العام ١٨٤٧، ثم استعملوا الحرف المتحرك بعد ست سنوات.

على غرار هاتين الإرساليتين، جاءت إرساليّات أخرى، ونفذت مشاريع تربوية في مختلف المناطق اللبنانية.

وهكذا اجتمع في بلاد الأمير عدد من رجال الفكر أمثال الشاعر نقولا الترك (١٧٦٣ ـ ١٨٢٨)، الراهب البحاثة حنانيا المنيّر (١٨٥٧ ـ ١٨٢٠)، الشاعر بطرس كرامة (١٧٧٤ ـ ١٨٥١) وأمين الجندي، والياس إده، والكونت رشيد الدحداح. وزاره الشاعر الفرنسي لامارتين Lamartine في قصر بيت الدين.

وأبرز من اشتهر في عهد الأمير بشير في حقل العلم والأدب البحاثة المؤرخ حيدر الشهابي (١٧٦٠ ـ ١٨٣٥)، الذي كان من أقرباء الأمير بشير.

الأمير والسياسة الخارجية

سعى الأمير بشير ليحتفظ للبنان بنظامه الخاص ولتوسيع حدوده وتثبيت استقلاله. فالتزم الحياد في الأزمات الحرجة (موقفه من الجزار وبونابرت)، وسعى إلى الارتباط مباشرة بالباب العالي (اتصاله بالصدر الأعظم يوسف ضيا باشا). لكن أمنيته لم تتحقق.

وحاول الأمير أن يتخلّص من العثمانيين والاستقلال بلبنان، فتحالف مع محمد علي، ولم يفتش عن حليف في الغرب كما فعل فخر الدين الثاني من قبل، على رغم الاتصالات المتكررة من قبل ممثلي فرنسا وإنكلترا.

* * *

الفصل الثامن

بشير الثالث
خاتمة أمراء الجبل

عهد مأساوي

الحالة الخارجية

حاول العثمانيون بعد سقوط الأمير بشير الثاني تعيين حاكم عثماني، ولما فشلوا اختاروا أميراً ضعيفاً، هو الأمير بشير قاسم الذي عرف ببشير الثالث وقد أسهم ذلك في تقويض دعائم الإمارة.

كانت المشاكل تتهدّد السلطنة العثمانية من كل جانب، بسبب الحركات الثورية التي نشأت، والنشاط السياسي الأوروبي المتزايد والمباشر في شؤون الامبراطورية العثمانية.

وأراد العثمانيون أن يغتنموا الظرف الدولي وإنهاء الحكم الوطني في لبنان. ومع عودتهم إليه جعلوا بيروت مركزاً لوالي صيدا، فأصبحت المدينة مركز السياسة العثمانية. وعزموا على تشديد قبضة الحكومة المركزية في المنطقة باضعاف سلطة الولاة، وقد وجدوا الفرصة سانحة للتدخل مع وجود الأمير بشير الثالث في السلطة، وهو ضعيف وقليل الخبرة السياسية ويفتقر إلى الطلعة المهيبة والرأي السديد.

وساهم هذا الوضع في تغذية الصراع الدولي السياسي وإبراز مطامح ومطامع كلّ من: روسيا، والنمسا، وإنكلترا وفرنسا في الجبل. ويقول قنصل فرنسا بورّيه في هذا المجال: «عندما تحدث أزمة معينة في لبنان كانت القنصلية الفرنسية هي التي تتجه إليها أنظار العرب الكاثوليك، فمن هناك كانت تطلب النصائح لتشجيعهم أو لنهيهم. . . فكان الشيوخ والأمراء يتتالون إلى القنصلية حيث تنشط الاتصالات، وما كان يحدث في القنصلية الفرنسية للموازنة كان يحدث بالنسبة للقنصلية الروسية من قبل الروم».

فقد اعتمدت السياسة الروسية عبر قنصلها في بيروت، بازيلي، على توطيد العلاقة مع الروم الارثوذكس. وهكذا أصبح لروسيا قاعدتا نفوذ داخل السلطنة: أورثوذكس سوريا ولبنان، وأورثوذكس البلقان.

أما السياسة الإنكليزية فقد ركزت عبر أكثر من قناة عمل على أن تهيمن على سياسة الجبل من خلال دعمها للدروز، والحدّ من نشاط القنصليات الأوروبية الأخرى وخاصة القنصلية الفرنسية، وجعل الباشاوات الأتراك يتحركون بموجب الأهداف البريطانية. ومن أبرز الشخصيات الإنكليزية التي برزت في تلك الحقبة الكولونيل روز الذي اختار بيروت مقراً له نظراً لقربها من الجبل.

وقد تقربت بريطانيا من السلطنة العثمانية، مما سهل لها الحرية في الحركة والانتشار.

وعن السياسة البريطانية تحدث قنصل فرنسا بورّيه في رسالة وجهها إلى غيزو في ١٣ كانون الثاني ١٨٤١ وقال:

«في هذه المناسبة أرى من الواجب أن أُكرِّر لسعادتكم رأياً كنت قد لفت نظركم إليه في أحد تقاريري السابقة، وكنت منذ ذلك الحين قد سمعت مراراً بعض الرسميين الإنكليز يتحدثون عنا، وهم في هذا المجال أكثر مني معرفة. وهذا الرأي هو أن أوروبا ترى خطأً أن عكا هي مفتاح سوريا، وهكذا تبالغ في أهمية هذه المدينة بسبب حصار شهد نفس أسبابه الرئيسية، ولكن أوروبا تنسى أن قلعة سوريا الحقيقية، هي جبل لبنان. . . فعندما يكون السكان الذي يقطنون جبل لبنان مسالمين، تكون التحركات التي يمكنها تعكير صفو الأجزاء الأخرى من سوريا غير ذات أهمية سياسية ومحلية محضة، وباستطاعة الأتراك السيطرة دائماً على هذه التحركات. ولكن إذا تحرك جبل لبنان فانتفاضاته تزعزع المقاطعات الملتصقة به في الشمال والجنوب، وفي حال كانت هذه الثورات سببها الأتراك وموجهة ضدهم. فثورات سوريا تتجه كلّها الاتجاه نفسه».

تدخلت النمسا في الجبل عبر قنصلها فون دي فكبيكير مستغلة الفشل الفرنسي في الشرق عامة، وتبنت دعم الطوائف الخاضعة للبابا، بمن فيهم

الموارنة. وقد أعلن القنصل النمساوي لدى وصوله إلى بيروت «أن حماية الكاثوليك في الشرق أصبحت الآن من حق النمسا، وفرنسا التي كانت قوية في عهد نابليون الأول لم تعد سوى دولة ضعيفة منعزلة عن العالم الأوروبي... ففقدت كل حق في أن تستقل بحماية الكاثوليك في الشرق. والعرش النمساوي الكاثوليكي الذي تشده إلى السلطان روابط الودّ القوي، والذي أرسل أسطوله وكتائب جيشه إلى لبنان لإنقاذ النصارى من مظالم الحكم المصري الذي تؤيده فرنسا أحق من أي عرش كاثوليكي آخر للاضطلاع بهذه المهمة».

وقدّم القنصل النمساوي إلى كل من البطريرك الماروني وإكليروس الروم الكاثوليك مبلغ تسعة آلاف ليرة ذهبية مناصفة ليتم توزيعها على منكوبي حوادث ١٨٤٠.

وأبدى القنصل النمساوي استعداد بلاده لمزيد من الدعم المالي لهاتين الطائفتين إذا ما قبلت حماية امبراطور النمسا.

فرنسا اعتبرت، من جهتها، التدخل الأوروبي تحدياً لسياستها في الجبل، فحاولت تطويقه؛ فعدا عن دعمها للموارنة، أعلن رئيس وزراء فرنسا آنذاك غيزو عن إعادة قنصل بلاده السابق في بيروت بورّيه إلى بيروت بعدما كان الرئيس الفرنسي تيير عزله من منصبه لأنه خالف سياسته بدعمه الثوار اللبنانيين ضد التحالف المصري الشهابي المدعوم من الحكومة الفرنسية. إذ أن بورّيه عرف بأنه صاحب مشروع الإمارة المسيحية الذي رفضه الموارنة بالذات.

وفي نيسان ١٨٤١، اقترح قنصل فرنسا على حكومة بلاده فتح اعتماد سنوي في موازنة وزارة الخارجية ليستعين به على توسيع نفوذ فرنسا. كذلك، طلب أن ترسل الخارجية الفرنسية باسم الملك والملكة كؤوساً وملابس كنسية يُنقش عليها «اللواء الملكي». وقد تمّ توزيعها على رؤساء الأساقفة الموارنة في بيروت، وصيدا وطرابلس، وقد ترك وصولها أثراً حسناً وارتياحاً لدى الموارنة كافة.

ويشار في هذا الصدد إلى دور اليسوعيين الذين كانوا على خلاف عميق مع الإكليروس الماروني لمعارضته فكرة الإمارة المسيحية، مما أدى إلى عدول

الحكومة الفرنسية عن المشروع. ولهذا السبب دعمت الحكومة الفرنسية العازريين، وصارت تمنحهم التسهيلات وتقدم لهم المساعدات وما يحتاجون إليه.

الحالة الداخلية

هذا الصراع الدولي انعكس تناقضاً وتباعداً بين الطوائف المختلفة، التي توزعت في ولائها على القنصليات المختلفة. وساهمت في ذلك سياسة الأمير بشير الثالث المترددة، وضعف شخصيته. وقد قوي النفوذ البريطاني لدى الأمير. ويقول المؤرخون أن الأمير بشير الثالث ارتمى في أحضان القنصلية البريطانية في محاولة منه لانقاذ حكمه، فتقرب من الدبلوماسي الإنكليزي ريتشارد وود والمستشار السياسي للقنصلية فرنسيس مسك البيروتي، مما أثار استياء فرنسا والسلطنة العثمانية.

إنطلق الأمير بشير الثالث لدى تسلمه مقاليد الحكم سياسة تصادمية أدت إلى تزايد الخصوم حوله. وأول اصطدام كان مع تعيين الشيخ بشارة الخوري صالح مديراً لأعماله، بما يتناقض مع العادات والتقاليد التي كانت متبعة في الجبل.

زاد في ذلك أنه عندما رجع الاقطاعيون الذين نفاهم الأمير بشير الثاني، ومعظمهم من الدروز، وعلى رأسهم نعمان وسعيد جنبلاط، ولدا بشير جنبلاط، وانضم إليهم في لبنان حسين تلحوق، وأمين أرسلان، وحيدر أبي اللمع، والشيخ حمود أبي نكد، ومن المسيحيين الشيخ نقولا الخازن، طالب هؤلاء باستعادة نفوذهم وأملاكهم. ولكن الأمير الجديد أساء استقبالهم، وتجاهل فرمانات كان استصدرها بعض المشايخ من السلطان باستعادة الأملاك المصادرة، وألقى اليد على عدد منهم وجرّد آخرين من بعض ما تبقى لهم من سلطات. فشكلت سياسته امتداداً لسياسة الأمير بشير الثاني في مجابهة مشايخ الإقطاع، التي طاولت أيضاً النصارى ولا سيما مشايخ آل الخازن وآل حبيش في كسروان، مما دفعهم إلى تأييد زعماء الدروز. وبدا واضحاً أن الدروز انقلبوا ضد الأمير بشير الثالث بعدما شعروا بميله إلى الموارنة.

وهكذا توترت العلاقة بين الدروز والأمير، وصمموا على العمل للتخلص منه. وتقدموا بعريضة إلى الباب العالي في آخر حزيران ١٨٤١ شرحوا فيها السياسة التي ينتهجها الأمير إزاءهم، وأكدوا على تعلقهم بالدولة العليّة. ومما جاء في العريضة: «لما كانت الطائفة الدرزية تدين بالإسلامية... وكان يتولى أمورنا ثلاثة مشايخ... إن هذه الحالة تغيّرت في عهد حكومة عبد الله باشا، والي صيدا، ووكل إدارة شؤوننا إلى رئيس الأمة المسيحية المنفي... أما اليوم فإن الأمير الكبير الذي يحكم الجبل فلكونه مسيحياً ينزل بنا ضروب الاحتقار ساعياً لاذلالنا، حملاً لنا على اعتناق ديانته... لقد كنا أوفر وجاهة من المسيحيين فنسترهم في جلالة سلطاننا... ويُعيّن علينا رئيساً كما كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاط... ومتعهدين بالخضوع لجميع أحكام خط كلخانة الشريف فيما يتعلق بالضرائب التي تُجبى من أملاكنا وأموالنا».

كان من مصلحة السلطنة العثمانية أن ينهار وضع الجبل، حتى تتمكن من بسط سيطرة الحكم العثماني مباشرة، فردّت على مذكرة الدروز بتحقيق بعض المطالب. وأعلن محمد سليم باشا إعفاء الدروز من الضرائب عن ثلاث سنوات، في حين ردّ طلباً مماثلاً للموارنة. وفي أيلول أمر السلطان العثماني عبد المجيد بإنشاء مجلس في الجبل يترأسه الأمير بشير الثالث الذي يحق له تعيين وكيل عنه، ويضم ٣ أعضاء موارنة، ١٣ درزيّاً وعضواً واحداً لكل من السنة والشيعة والأورثوذكس والكاثوليك. يضاف إليهم كاتب، ويختارهم الأهالي بالانتخاب.

ووقع الاصطدام كما ذكرنا عندما عيّن الأمير وكيلاً عنه الشيخ بشارة الخوري صالح الذي عُرف بكراهيّته للدروز.

وزادت الهوة اتساعاً، والشرخ تعقيداً، عندما علم الدروز بما كان يُضمر لهم الأمير بشير الثالث. فلما أصرّ الدروز على تنفيذ فرمانات السلطان لاستعادة أملاكهم، نصح الإنكليز الأمير بإبادتهم، كما فعل محمد علي بزعماء المماليك عندما أبادهم سنة ١٨١١ في قلعة القاهرة. وعلى الأثر استدعى الأمير زعماء الدروز إلى قصره في بعبدا، في آذار ١٨٤١؛ لكن قنصل فرنسا الذي كان على

علم بالمؤامرة، ولديه رغبة في التقرب من الدروز، نصح زعماء الدروز بعدم تلبية الدعوة، ففشلت خطة الإبادة الجماعية، وزادت النقمة.

وعمد زعماء الدروز والنصارى بمساندة الفرنسيين إلى المطالبة بإقالة الأمير بشير الثالث، ورشحوا الأمير سلمان شهاب لمنصب حاكم الجبل، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير كان سنياً وتربى أولاده على النصرانية، وعرف عنه ميله إليها.

وقد رفض البطريرك الماروني يوسف حبيش هذا الطرح وشدّد على أن يكون أمير لبنان مارونياً. ورفض لاحقاً طرح القنصل الفرنسي بتعيين الأمر الماروني حيدر أبي اللمع خلفاً لبشير الثالث. وكان البطريرك يهدف من وراء ذلك، وبعد الوصول إلى الطريق المسدود، إلى إعادة بشير الثاني إلى السلطة. لهذا بقي متمسكاً بالأمير بشير الثالث وهذا ما أدى إلى تفاقم التباعد بين الموارنة والدروز.

السياسة المارونية في سبيل إمارة مارونية

بدأت في العام ١٨٤٠ تتبلور سياسة مارونية تزعمها البطريرك الماروني يوسف حبيش لإقامة إمارة مارونية؛ ففي تشرين الأول ١٨٤٠ وجه البطريرك حبيش عريضة إلى السلطات العثمانية بالنيابة عن الكنيسة والطائفة المارونيّين، تناولت حرية الكنيسة وحرية الممارسة الدينية وتنظيم الضرائب. وشدّد البطريرك على ضمانة امتيازات الحكم الشهابي في جبل لبنان من دون أي تعديل. وقد تلقى البطريرك من الحكومة العثمانية وعداً بهذا الشأن.

وواصل البطريرك تعزيز تضامن الطائفة المارونية لاظهار التأييد للأمير بشير الثالث والاستعداد لأي مواجهة مع الدروز. وفي ٢٩ آذار ١٨٤١ وقع القادة الموارنة ميثاقاً، من نقاطه الرئيسية:

«أن يكون الحاكم باستمرار مارونياً من العائلة الشهابية، وأن يبقى الموارنة متضامنين معاً في محبة مسيحية، وأن يكون الجميع مطيعين للسلطان، وأن يجري الحفاظ على المصلحة العامة باحتراس، وأن تبقى رتب كل شخص وألقابه محترمة كما في السابق، وأن يعين الوكلاء في كل المقاطعات «لإصلاح الشعب»، وأن

تكتب الاتفاقات بواسطة الشعب ووكلائهم. وأخيراً يجب أن يظلّ الموارنة متحدين في احترام هذه الاتفاقية، وأن يحلّ غضب الجميع على كل من يخرق هذا القسم وأن يرحب بالفئات المسيحية الأخرى التي تريد الانضمام إليهم».

وأمر البطريرك بتوزيع هذا الميثاق على القرى. وإذا كان البطريرك أراد إحداث تغييرات في الإمارة من دون أن تسبب خصومة مع الحكومة العثمانية والمناصب الموارنة والمناصب الدروز، فإن التعقيد الأشد والمشكلة الكبرى للكنيسة كانت في الأمير الحاكم بشير الثالث، الذي كان قليلاً ما يصغي إلى نصائح البطريرك، وكان يكنّ عداء شديداً للمناصب في لدروز. فتسبب الوضع في خلق تعقيدات كثيرة للكنيسة التي كانت تسعى إلى توحيد المسيحيين وراءه لا من أجل شخصه إنما من أجل ما كان يمثله.

وقد أتى إدراك الأمير أهمية اعتماده على تضامن الكنيسة معه متأخراً، مع الإشارة إلى أنه لم يترك انطباعاً ملائماً لدى الأهالي الموارنة أنفسهم فزاد الشعور العدائي ضدّه، وكان عاملاً فرض على الكنيسة والأهالي الموارنة تسوية خلافاتهم مع الدروز بالقوة.

دعم الإنكليز للدروز

فيما كانت فرنسا على علاقة جيدة ودائمة بالبطريرك الماروني، برز تقارب بين الإنكليز والدروز. وجاء في تقرير رفعه الكولونيل روز البريطاني إلى حكومته في ١ تشرين الأول ١٨٤١: «إن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا... فلم يبق لإنكلترا أن تختار في الأمر، بل أمسى من المحتم عليها معاضدة الدروز».

وقد سافر الزعيم الدرزي نعمان جنبلاط، ابن الشيخ بشير جنبلاط، إلى لندن وطلب رسمياً الحماية من الملكة فيكتوريا.

وفي بيروت، أعلن الكولونيل روز أن الدروز أصبحوا في حماية ملكة بريطانيا. وقدّم للدروز الضمانات وتعهداً من الحكومة البريطانية برفع حق الباب العالي في معاقبتهم.

وقف الموارنة بقوة في وجه هذا التقارب واعتبروه حدثاً سياسياً خطراً في الجبل يؤثر على مستقبل الطائفة المارونية. وانعكس ذلك مقاومة من الموارنة لكل نشاط تبشيري بروتستانتي مدعوم من انكلترا، يتزعمهم البطريرك الماروني الذي رمى بالحرم الديني كل من يؤمن بمعتقدات الإنجيليين أو يرتاد مدارسهم طلباً للعلم.

في هذه الأجواء الداخلية المشحونة بالتدخلات الخارجية، كانت أرض الجبل مهيّأة لأي فتنة قد تنشب. وقد أرسل قناصل الدول الأوروبية إلى حكوماتهم برقيات حذرت من خطورة الوضع. لكن السلطنة العثمانية طمأنت هذه الدول إلى أن سكان الجبل راضون بالعيش في ظل حكم الدولة العثمانية بعد زوال الحكم المصري، وتلك كانت تطمينات مغلوطة.

وجاء في تقارير رفعها قنصل بريطانيا إلى حكومة بلاده أن السبب يعود إلى الإدارة التركية التي يجتهد عمالها وولاتها في زرع بذور الفتنة والشقاق والأحقاد بين أبناء طوائف الجبل لتفتيت اللحمة والإلفة فيما بينهم، مما ينذر بنشوب حرب داخلية تزهق فيها الأرواح مجاناً دون أية قضية شريفة. واتهم القنصل الإكليروس الماروني بأنه يطمع إلى وضع يده على السيادة في الجبل ولو أدى ذلك إلى حرب.

السياسة العثمانية

يمكن اختصار السياسة العثمانية إزاء ما كان يحصل من تعاظم في الصراع الداخلي، والصراع الأوروبي الذي برز من خلال الطوائف اللبنانية المتناحرة، بما قاله والي الشام أحمد باشا ومشير فيلق الأقطار العربية:

«في سوريا ولبنان آفتان هما: المسيحيون والدروز، فكلما ذبح أحدهما الآخر استفاد الباب العالي».

وهكذا، فالسلطنة العثمانية كان يهمها إظهار عجز لبنان عن الحكم الذاتي بهدف بسط سلطتها الكاملة على الجبل. ويقول وزير الخارجية الفرنسي آنذاك:

«والحزب التركي القديم النازع دائماً إلى سياسة العنف والخداع وسفك الدماء يحكم بإبادة الدروز بواسطة الموارنة وبالعكس».

فتنة ١٨٤١

في أيلول ١٨٤١، انطلقت الفتنة الأولى في الشوف بين الدروز والنصارى، وذلك عندما اصطاد أحد أبناء دير القمر، ويدعى يوسف صالح افرام، حجلاً في خراج بعقلين في ملك الشيخ ناصيف أبو نكد. فاعترضه الحراس وانهالوا عليه إهانة وضرباً وتعذيباً. ومع انتشار الخبر في دير القمر، تفاعل سلباً واتخذ في الحال صبغة طائفية. وقام حوالي ستين شاباً من نصارى دير القمر بمهاجمة بعقلين وبعض القرى الدرزية المجاورة، وقتلوا سبعة عشر درزياً وعادوا إلى بلدتهم مع رايات النصر.

وتسارعت المساعي للجم الفتنة، منها تولاها الكولونيل روز بالتعاون مع المشايخ الدروز، ومنها قام بها البطريرك الماروني.

وجاء في «أخبار الأعيان»: «لما بلغ بطرك الموارنة حادثة بعقلين كتب إلى الأمير يستنهضه لإيقاع الصلح، فأجابه وأرسل الأمير إسماعيل علي وبعض الوجوه إلى دير القمر، وأرسل البطرك بعض من المشايخ الخوازنة الحبيشيّة والدحداحة والوجوه وكتب إلى الشيخ نعمان جنبلاط وإلى الشيخ حمود والشيخ ناصيف النكديين ملتمساً منهم أن يجعلوا الغيرة بإيقاع الصلح، وكتب إلى أهالي دير القمر يأمرهم بالاذعان والطاعة في أمر الصلح فجرى الصلح بين الفريقين».

وهكذا تمّ تحقيق المصالحة ظاهرياً، لكن الحقد ظلّ كامناً في النفوس. وفي أواخر تلك السنة، وجّه الأمير بشير الثالث دعوة إلى زعماء الدروز للحضور إلى دير القمر والتشاور في شؤون توزيع الضرائب في الجبل. تلك كانت الفرصة الذهبية للدروز للانتقام من المسيحيين ومن الأمير بشير واستعادة اعتبارهم في الجبل.

ففي ١٣ تشرين الأول، وصل زعماء الدروز إلى ضواحي دير القمر بمواكبة

رجالهم وعدد من فرسان وادي التيم وحوران، وقد انضم الجنبلاطيون وآل عماد إلى النكديين. وقلق الأمير بشير وأهالي دير القمر من ضخامة العدد، وباءت كل جهود الأمير بطلب المساعدة من أقاربه الشهابيين وأصدقائه الموارنة والدبلوماسي الإنكليزي ريتشارد وود بالفشل. وأوفد الأمير بشير الأمير محمود الشهابي ليبلغ الدروز بتأجيل الإجتماع في محاولة منه لمنع زعماء الدروز من دخول دير القمر. لكن هذه المحاولة فشلت، ولم تمنع مشايخ آل نكد وغيرهم من الزعماء الدروز من دخول دير القمر في ١٤ تشرين الأول ١٨٤١، مدعومين بجماعات مسلحة من الدروز كانت تسللت في وقت سابق إلى البلدة، وباغتوا النصارى وأعملوا في البلدة السلب والنهب وأحرقوها. ولجأ الأمير بشير الثالث إلى قصر الإمارة القديم في دير القمر وطلب معونة السلطات العثمانية، وإمدادات من أتباعه من النصارى.

واستمر القتال في بلدة دير القمر يومين أو أكثر، وأدّى إلى مقتل أكثر من مئة شخص من الطرفين. ثم امتدت الفتنة إلى قرى الشوف وجزين والمتن والبقاع الغربي، وظهر واضحاً أن العثمانيين وقفوا إلى جانب الدروز، وأعاقوا إمدادات جماعات النصارى التي زحفت من إهدن وزحلة وبعبدا وجزين للدفاع عن دير القمر.

موقف الدول الأجنبية

أثار ما حدث في دير القمر ردة فعل لدى قناصل الدول الأجنبية: فرنسا، وبريطانيا، وروسيا، التي رفعت إلى الوالي التركي مذكرة مشتركة اتهمت فيها الحكومة التركية بأن الجنود الأتراك في دير القمر جردوا النصارى من أسلحتهم، وبأنهم شجعوا زعيم الدروز في حوران شبلي العريان على مهاجمة زحلة لتجريد أهلها من السلاح.

كذلك، وجه الدبلوماسي الإنكليزي ريتشارد وود كتاباً شديد اللهجة إلى والي صيدا سليم باشا في ٢٨ تشرين الأول ١٨٤١، واتهم السلطنة العثمانية بالتحريض على ما حصل وبالتواطؤ والتلكؤ بهدف الوصول إلى حكم عثماني مباشر في الجبل.

تدخل العثمانيين

بعدما بات الوضع العسكري في يد الدروز، مع انتهاء مقاومة النصارى في الشوف، أعلن العثمانيون، تلبية لطلب الدول الأجنبية، تدخلهم لحلّ النزاع؛ فأرسلوا جيشاً إلى لبنان بقيادة مصطفى باشا الذي، تحت ستار اهتمامه بالأمن، راح يؤجج الخلاف ويوزع الأسلحة والذخائر على الأهالي. ثم عقد مجلساً من أعيان البلاد وطلب إليهم أن يقبلوا بخلع بشير الثالث وبإنهاء عهد الإمارة الشهابية. فرفض المسيحيون وطالبوا بعودة الأمير بشير الثاني، لكن الدروز وافقوا لما كانوا يُكنّون من كره وبغض للشهابيين.

نهاية الإمارة

أدرك الأمير بشير الثالث عجزه، فالحصار الذي ضربه الدروز عليه في دير القمر لم يفك إلا بمجيء عبد الفتاح آغا حمادة إلى دير القمر، بناء على أمر من المشير العثماني. فوافق الأمير الشهابي في الثاني من كانون الثاني ١٨٤٢، أي بعد ثلاثة أشهر من بدء الاضطرابات، على مغادرة دير القمر والتنازل عن الإمارة، لكنه اشترط على أن يغادر القصر بموكب رسمي وبأبهة تليق بمكانته. وتمّ ذلك، وصعد إلى عربة رسمية، حاملاً الأوسمة السلطانية ترافقه كوكبة من الحرس الأميري.

ولما وصل موكبه إلى بلدة كفرحيم الدرزية، انقض عليه جمع من الدروز وانهالوا عليه ضرباً وإهانة، ونزعوا عنه الأوسمة السلطانية وشارة الحكم. ولدى وصوله إلى بيروت، نفاه العثمانيون إلى اسطنبول، ولم يعينوا مكانه شهابياً آخر.

وأعلنت الدولة العثمانية رسميّاً في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢ انتهاء الحكم الشهابي. وفي ١٦ كانون الثاني استدعى مصطفى باشا زعماء البلاد من دروز وموارنة وأبلغهم تعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على لبنان، وبالتالي انتهاء مظاهر الحكم الوطني في الجبل وإلغاء الامتيازات الخاصة به.

ملاحق

ملحق رقم (١)

كتاب أهالي جبل لبنان إلى الأمير أمين نجل الأمير بشير بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٨٤٠

ما خفاكم كما لم يغرب عن حاكمنا الأمير بشير ما أصاب أهالي جبل لبنان من المظالم والاستبداد وما فرض عليهم من الضرائب الباهظة. فإنهُ منذ بسط سمو حكم محمد عليّ على هذه البلاد فإن أهالي لبنان كانوا في مقدمة من أدى الطاعة وذهبوا مع جيشه إلى فتح دمشق ومقاتلة الجنود في حماه وطرابلس ولما نزع أهالي صفد ونابلس والنصيرية والمتاولة إلى الثورة توجه أهالي هذا الجبل مع سعادة الأمير بشير فكسروهم وأخضعوهم لحكومة الباشا المشار إليه مما زاد اللبنانيين أملاً في إعفائهم من الضرائب وجعلهم بنجوة من المظالم ولكنهُ مكافأَة لهم على قمعهم الثورة في البلدان المذكورة وإرجاعها إليه طلب إليهم تسليم سلاحهم والتجند في عسكره فألحقت بهم هذه المعاملة أضراراً جسيمة تنبو عنها الاسماع إذ سُبيَت نساؤهم وأُنزل بهم أشد العذاب وعُلقوا على الأشجار ثم ضرب عليهم «الفردة» وأَوجب استيفاءها حتى من الذين ماتوا أو قُتلوا في الحرب في خدمة حكومته. ولما اكتشف منجم الفحم الحجري في الجبل أمر أحد أهاليه بتعدينه وتقديم الأدوات اللازمة للعمل دون بدل وانتدب رقباء على هذه الأعمال مكتفياً بدفع أجرة المكارين الذين كانوا ينقلون الفحم إلى بيروت على أن ذلك التعويض كان قليلاً بالنسبة إلى ما أُكرهنا إلى دفعه من الأكلاف وتقديم الأخشاب والأكياس اللازمة للعمل في المنجم المذكور فإنه لم يدفع لنا سوى ربع أثمانها أما أُجور نقلها من قرانا حتى المنجم فلم تدفع لنا. فلو شئنا تعداد هذه المظالم بالتفصيل لضاق بنا المقام ناهيك عن ضرب العصي والإهانات التي أُنزلت بنا وقبح معاملتنا كالفلاّحين المصريين إلى غير ذلك من النفقات الباهظة التي تحملناها في سبيل الأمراء والبلوكباشية. ومنذ بدي بإنشاء المحجر الصحي حتى الآن أُكره الجبليون على تقديم

الكلس ببدل تافه وعلى نقله مجاناً على دوابهم وفُرضت رسوم جديدة على المطاحن وأُرسل البنّاءون إلى قولاق بوغاز في عكا وإلى المحجر الصحي ولم يُدفع لهم سوى ربع أجرتهم المعتادة وزادت السخرة في المدن والقرى وحيثما ذهبنا ممَّا أوقعنا وعدة عيال في الفقر المدقع إذ لم يبق لنا لا مال ولا أولاد ولا حيوانات لأن أولادنا أُخذوا للخدمة في الجند النظامي ومحصولات أراضينا لا تكفي لحاجاتنا ودفع الضرائب المذكورة وجميع حيواناتنا هي في سخرة مستمرة (بحيث أن كثيرين رموا بغالهم وجمالهم من علو شاهق لإهلاكها وآخرين باعوها بثمن بخس) وأَوقفنا حياتنا لخدمة المنجم الفحمي والجنود. هذا ومنذ زمن لمّا أُعلنت الحرب على إخواننا أبناء أُمتنا سكّان حوران الذين أُرهقوا بالمظالم وزعت علينا الحكومة سلاحاً وأرسلتنا لقتالهم فحاربناهم مدة سنتين متواليتين فمات منا كثيرون إن من جرّاء الأتعاب وإن في المعارك وقد كلفتنا هذه الحملة خلا النفقات والأضرار نحواً من ألفي كيس.

وقصارى القول اننا لما كنا قد فقدنا أَموالنا وأَولادنا وحريتنا ولم يبقَ لدينا شيء من حطام هذه الدنيا واستولى علينا اليأْس والقنوط واضطررنا إلى إجابة داعي الثورة تخلّصاً من الاستبداد واستعادة لراحتنا وحريتنا. إنما إذا التفتت الحكومة إلى الله ورفعت عنا المظالم فنحن مستعدون للخضوع لها وإطاعة أَمرها إذ لا يقصد بنهضتنا إنشاء حكومة بدلها بل جل غايتنا التملص من ربقة هذا الاستبداد الذي لا يطاق إذ لا نقوى على غير دفع الميري عن أَملاكنا وجوالة واحدة فإذا صادف رجاؤنا أُذناً صاغية وأَنقذنا من المظالم المذكورة كما نرغب فهاك ما نلتمسه من سمو الخديوي: أن يقتصر على أَخذ «ميري وجوالة» ويرفع عنا كل مظلمة وسخرة وأن يتعهد بذلك على يد سفيري إنكلترة وفرنسا أو على يد قناصلهما في هذه البلاد حتى إذا لم يعمل بهذه العهود تماماً يتسنى لنا رفع الشكوى إلى هذين المرجعين وعليه فنحن موطدو النية على البقاء حيث نحن إلى أن يرد الجواب فإذا كان موافقاً عاد كلٌّ منا إلى بيتهِ وإلاً نحن مصممون العزيمة على الاستماتة مؤثرين التفاني على الحياة في الحالة الحاضرة. لقد بسطنا حالتنا فلتأْمر الحكومة بما ترتإيه.

المحرّرات السياسيّة ـ المجلّد الأول ـ

ملحق رقم (٢)

نص معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠

١ ـ يخول محمد علي وحلفاؤه حكم مصر الوراثي، له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من بر الشام المعروفة بولاية عكا بما فيها عكا نفسها وقلعتها شرط أن يقبل ذلك في مدّة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يُشفع قبوله بإخلاء جزيرة كريت وبلاد أدنة وأن يعيد للسلطان أسطوله.

٢ ـ إذا لم يقبل محمد علي هذا القرار في مدة عشرة أيام يُحرم الحكم على ولاية عكا ويُمهَل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر، وسحب جنوده من جميع الأراضي العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول هذه الشروط كان السلطان في حلّ من (إبقائه على)؟ ولاية مصر.

٣ ـ يدفع محمد علي جزية سنوية للباب العالي بنسبة البلاد التي تُعهد إليه إدارتها.

٤ ـ تسري في مصر وولاية عكا المعاهدات التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان على أن يؤدّوا الجزية ويتولوا الانفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها.

٥ ـ تُعَد قوات مصر البرية والبحرية جزء من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها.

٦ ـ يتكفل الحلفاء في حال رفض محمد علي لهذه الشروط أن يلجأوا إلى وسائل القوة لتنفيذها. وتتعهد إنكلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذا باسم الحلفاء، وبناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وبر

الشام لمنع وصول المدد من إحداها إلى الأخرى، ولتعضيد الرعايا المصريين الذين يريدون خلع طاعة الحكومة المصرية والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل المساعدات لهذه الغاية.

٧ ـ إذا لم يُذعن محمد علي للشروط المتقدمة، وجرد قواته البرية والبحرية على الإستانة، يتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان، كل الوسائل لحماية عرشه، وجعل الأستانة والمضائق في مأمن من كل اعتداء.

ملحق رقم (٣)

«نشرة» سليمان باشا إلى القناصل حول رفض سيده لشروط التسوية

سيدي الفاضل

أبلغكم رفض محمد علي شروط التسوية المقترحة من السلطان بالإِتفاق مع بريطانيا، والنمسا، وبروسيا، وروسيا، وهو يقول: إن ما احتُل بالسلاح لا يُؤخذ منه إلا بالسلاح.

التوقيع: القائد العام سليمان باشا

بيروت في ٢٧ آب ١٨٤٠

ملحق رقم (٤)

نص أمرين يوميين

ووجه سليمان باشا في نفس التاريخ إلى القناصل الأمرين اليوميين التاليين:

أمر اليوم

الأول: إن شاطىء سوريا هو في حالة حصار، وبالتالي فإن السلطة العسكرية ستعرف بكل الجرائم والمخالفات من قِبَل اللبنانيين والأجانب أياً كانوا، فإنها مكلفة بتنظيم الدخول، والضرائب، وشؤون الدفاع، وأهل الكفاءات (الضباط والمدنيون) سيكونون بتصرف هذه السلطة.

بيروت في ٢٧ آب ١٨٤٠

أمر اليوم

الثاني:

١ ـ كل شخص مولود في دولة أجنبية يدخل إلى سوريا منشورات أو دعوات للعصيان يعاقب بالموت.

٢ ـ كل فرد وطني أو أجنبي يوزع منشورات أو دعوات للعصيان يعاقب بالموت.

٣ ـ كل شخص مولود في بلد أجنبي يحمل أو ينقل منشورات وكتابات للعصيان يُسجن من ٥ إلى ٢٥ سنة.

٤ ـ يعتبر ملاحقاً بشكل علني صريح كل شخص لا يضع بتصرف السلطة المحلية بعد عشرة أيام من صدور هذا الأمر كل الكتابات والدعوات الموزعة

للحض على العصيان ولا تزال توجد عنده.

٥ ـ كل شخص وطني أو أجنبي يدخل أو يوزع أسلحة أو ذخيرة أو مساعدات إلى سوريا بدون علم السلطة المحلية يُعاقَب بالموت.

٦ ـ كل شخص وطني أو أجنبي يحرض السكان على العصيان بأقواله أو كتاباته أو ماله يعاقب بالموت.

٧ ـ كل شخص وطني مقيم يتعاون مع الجواسيس أو يرشدهم يعاقب بالموت.

٨ ـ لم يتغير شيء من تركيب (مضمون) نصيحة الحرب.

٩ ـ إن أحكام الإعدام والتعذيب الشديد لا تنفذ بدون موافقة القائد الأعلى العام.

١٠ ـ لقد أحيط القناصل علماً بالأمر اليومي الحالي في ما يتعلق بالأجانب.

التوقيع: القائد العام سليمان باشا

ولقد احتج قنصل النمسا على أوامر سليمان باشا برسالة بتاريخ ٢٨ آب ١٨٤٠ أبدى فيها اعتراضه على وضع الساحل السوري بشكل حصار، كما احتج على قضية الجرائم والمخالفات المقترفة من قبل الأجانب مما يتعارض مع الامتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب من قبل الصدر الأعظم أو الباب العالي. وبالتالي فإنه يعارض كل تدبير يحد من امتيازات رعايا بلاده.

ملحق رقم (٥)

النداء الموجه من دول معاهدة لندن إلى السوريين

أيها السوريون:

ـ باسم بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا التي اتفقت مع السلطان، نعلن إبطال سلطة محمد علي على سوريا.

ـ تأكيد السلطنة على حماية أرواح المواطنين.

ـ أيها اللبنانيون: ثوروا وارفعوا عنكم النير الذي تئنون منه وسوف تصل قريباً الإمدادات من القسطنطينية، والمراكب المصرية لن تعود إلى شواطئكم.

ـ توجيه نداء إلى قوات السلطنة التي خضعت لمحمد علي أن تتحرر وتعود لطاعة السلطة الشرعية وهو (Napier) يتعهد بحمايتها.

التوقيع: Charles Napier - Commodor

ملحق رقم (٦)

مقتطفات من أمر الأمير بشير الثاني إلى اللبنانيين

إن مجيء الإنكليز إلى بيروت لا يهدف إلا إلى تضليلكم وإيقاعكم في الخطأ.

ـ وبالنتيجة فكل من يتسلم من قِبَلهم منشورات ثورية تحريضية يجب أن يسلمها إلى أولاده الأمراء وإلا يُعاقب بالموت.

ـ كل من يتسلم أسلحة أو ذخيرة أو أية مساعدة أخرى بدون إذن الحكومة وإشرافها يُعاقَب بالموت.

ـ كل من يتعاون من الجواسيس الذين يحرضون على الثورة يكون مصيره الموت.

ـ التمني على الله القدير أن يأخذ رعاياه بحمايته.

صدر عن قصري في بيت الدين في ٦ رجب ١٢٥٦

٢٠ أيلول ١٨٤٠

ملحق رقم (٧)

رسالة من حسن جهان زوجة الأمير بشير الشهابي الثاني صادرة في ٢١ نيسان ١٨٤٠ عن سراي بتدين في جبل لبنان إلى الأب الأقدس

أيها الأب الأقدس

«غب تقديم الاحترام الواجب المقام سمو قداستكم والانحناء اللازم والجثو اللايق لالتماس بركتكم الرسولية المقدسة على الدوام، نعرض أنه قد تشرفت بمرسوم قداستكم المسطر في تشرين الأول (١٨٣٩) الماضي سنة الماضية المشرقة من أنواره كواكب البركات فقبلته بأيدي الوقار والاعتبار، وسجدت حمداً وشكراً بنوال ما كنت تايقة إليه عن تعطف وترأف قداستكم على أمتكم هذه الداعية فيا لها منة لا تعادلها منة ونعمة مقدسة لم تزل في ضميري مستكنة وبه من عواطف سموكم أنعمتم علينا بالقونتين الذهب المكرسين من يمينكم المقدسة الواحدة برسم سيدي والثانية لأمتكم. فقد وصلوا وبهم فاضت بركة قداستكم وغمرتنا الأنعام السنية، وقبلناهما بكل اعتبار ديني الواجب، والآن بحسب دوامي بقيد الطاعة المفروضة مقدمة إعراضي هذا لدى قداستكم أن أكون مع سيدي مشمولين دايماً بعين الرضا من مصادر البركات الرسولية وعلى أولادنا وكامل أعيالنا. لكن الباري تعالى يمنحنا التوفيق الموافق لرضاه تعالى روحياً وزمنياً. ونتمم ما يجب علينا بقدر إمكاننا على صيانة من يلوذ بنا من هذا القطيع الصغير المشرف باحتمائه وطاعته بسدتكم الرسولية مع

عدم إبراحنا من دايرة رضاكم أيها الأب الأقدس خلد الله رياستكم للدوام.

(الختم)

في ١٢ نيسان ١٨٤٠ في جبل لبنان من سرايا بيت الدين.

مستمدة دعاكم

حسن جهان شهاب

ملحق رقم (٨)

نص إتفاقية عامية إنطلياس الثانية

إتفاقية الدروز والنصارى في إنطلياس في ٧ حزيران ١٨٤٠.

الداعي لتحريره:

إنه يوم تاريخه قد حضرنا إلى ماري الياس انطلياس نحن المذكورة أسماؤنا به بوجه العموم من دروز ونصارى ومتاولة وإسلام المعروفين بجبل لبنان من كافة القرى وقسمنا يمين على مذبح القديس المرقوم بأننا لا نخون ولا نطابق بضر أحد منا كائناً من يكون القول واحد والرأي واحد ونحن جمهور الدروز إذا حدث منا أدنى خلل نكون بارين في ديانتنا ومقطوعين من شركة الدروز والحظوظ الخمسة وتكون نساؤنا طالقة من السبعة مذاهب ومحرمة علينا من كافة الوجوه ويشهد أيضاً علينا ماري الياس ويكون خصمنا وقد أقمنا علينا شيخاً جناب الشيخ فرنسيس ابن جناب الشيخ حنا هيكل الخازن من غوسطا ونحن جمهور النصارى الذي يخون منا يكون ماري الياس خصمه ولا يكون له موتة على دين المسيح.

حرر في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٥٦ ألف ومايتين وستة وخمسين.

المقرّ بما فيه

جمهور الدروز في جبل لبنان ونصارى ومتاولة وإسلام بوجه العموم صح.

أنه قد حضروا المدونة أسماؤهم أعلاه وقسموا يمين على مذبح القديس ماري الياس بحسبما هو محرر حرفياً. وللبيان حررنا بيدنا هذه الشهادة في ٧ حزيران سنة ١٨٤٠ مسيحية.

كاتبه: القس اسبيريدون العرموني خادم

ماري الياس انطلياس

ملحق رقم (٩)

نص فرمان تعيين الأمير بشير الثالث

الفرمان السلطاني إلى الأمير بشير قاسم بتاريخ ٣ أيلول سنة ١٨٤٠ (٦ رجب سنة ١٢٥٦ هـ).

نوجّه أمرنا هذا السلطاني الواجب القبول والإتباع في جميع البلدان البعيدة والقريبة إلى نسيب الأمير بشير الذي نعينه منذ الآن أميراً لجبل الدروز أُريد به الأمير العظيم المكرم بشير قاسم زيد مجده وإلى مشايخ الدروز وعين أعيان الجبل زادهم الله طاعة.

لدى وصول أمرنا هذا ليكن معلوماً: أنه كان من المتوجب على الأمير بشير أن يأتمر بالأوامر التي صدرت إليه ويظهر دائماً بمظهر التابع المخلص خاضعاً لجلالتنا الشاهانية المحسنة إليه ويطيع أوامرنا ويبذل جهده في عمل كل ما يطابق رغائبنا ويجتهد في حماية الأهالي والعشائر التي وكّلنا إليه أمر رعايتها ويوجه كل عنايته وحكمته مستعملاً كل الوسائل التي لديه لحمايتهم ووقايتهم من كل أذى ومظلمة وفقاً لما توجبه عليه تابعيته. بيد أنه اتصل بنا أن الأمير بشيراً لم يقم بهذه الشروط الأساسية وأنه لا يزال مصراً على إتباع مقاصد محمد علي باشا ومأموريه والجري وفقاً لنصائحهم وتعليماتهم سالكاً مسلكاً مخالفاً لما كنا ننتظره منه. أما أنت أيها الأمير فبانتهاجك منهج الأمانة وحسن الفطنة والدراية المفطور عليها قد برهنت على إخلاصك لذاتنا الشاهانية إخلاصاً يستحق المكافأة، وأثبتَّ طاعتك وأنت تعرف واجبات التابعية ولذلك فإن بابنا العالي على ثقة من أنك إذا عُينت أميراً للدروز فلا تحجم عن إتيان دلائل خضوع جديدة لأوامرنا وتزداد صفات الإخلاص والأمانة والنشاط الغريزية فيك نماءً ولهذا نعلمك خلعنا الأمير بشيراً

ونسميك مكانه أميراً لعشائر الدروز وعليه صدر أمرنا السلطاني هذا من ديواننا الهمايوني. فعليك فور وصول فرماننا العالي الشأن أن تتلوه على مسامع من يلزم ثم تقوم بواجبات منصبك هذا بأمانتك المعتادة وتدير الشؤون التي من اختصاصك بحكمة وعدالة وفقاً لرغائب جلالتنا السلطانية ومصالحها. وفي عداد الواجبات المفروضة عليك حماية الأهالي وعشائر الدروز الذين ما فتئنا نسهر عليهم ونلحظهم بعين الرعاية ثم تحذيرهم من مقاومة تنفيذ حقوقنا على الأمة والسلطنة ومن كل ما يناقض فروض الطاعة والإخلاص المتوجبة عليهم للباب العالي ومنعهم من أن يشايعوا محمد علي وأعوانه.

وقصارى القول يجب عليك أن تبذل كل ما في طاقتك وتسهر ليل نهار على إتمام ما ينتظره الباب العالي من فطنتك وأمانتك بحيث تستحق مواصلة استمرار النعمة التي منحناك إياها. وأنتم يا مشايخ الدروز متى علمتم أننا عيّنا الأمير بشير قاسم أميراً للدروز يقتضي عليكم كما هو الواجب أن تتحدوا معه قلباً وروحاً لإتمام إرادتنا وأن تمتثلوا إلى منطوق فرماننا هذا محافظين على حقوقنا الشرعية فاحترسوا من أن يشاهد منكم أدنى مخالفة لإرداتنا السلطانية من شأنها الإجحاف بسلطتنا في ممالكنا الموروثة.

ملحق رقم (١٠)

نص وصية الأمير بشير الثاني قبيل وفاته

«الحمد لله الباري كل موجود الحاكم بالموت على كل مولود، حمداً مقر بأنعامه وإليه مسلِّماً وإلى أحكامه راضخاً وبعده أسأله العفو عما مضى من الذنوب والسيئات، وأن يعاملني بإحسانه ولطفه من بعد الممات معترفاً بأني عبد ضعيف ذميم وأني قادماً على ملك قادر رحيم فلذلك قبل انتقالي بصحة جسمي وعقلي واختياري من هذه الديار الفانية إلى الديار الباقية أقر معترفاً بأن أمانتي على أمانة الكنيسة الرومانية المقدسة وأؤمن بكل ما تؤمن به وتعلمه وارفض كلما ترفضه ثم وأنا بكمال صحتي أردت أن أحرر هذا الصك الحاوي وصيتي هذه الأخيرة وأن يصير العمل بموجبها بين ورثاي لأجل خلاص ذمتي ورفع كل المنازعات.

أولاً:

أريد أن لا يصير احتفال وقت دفني بل يكون الكاهن الموجود في خدمة داري حسب العوايد المسيحية.

ثانياً:

من حيث طالت أيام غربتي ولم يبقا عندي شيء من الموجودات لا ثابتة ولا متنقلة وقد أنفقت كلما يوجد عندي من المال بهذه الغربة لأن كمية المال الذي كان موجوداً عندي حين خروجي هو ثلاثة آلاف كيس ومايتين كيس لا غير الذي نصفهم ألف وستماية كيس وهذا جميعه صرفته لحين خروجي من الإستانة إلى زعفران بولي كما بيان ذلك واضحاً من دفتر حساباتي الشهرية المحفوظ عند المعلم بطرس كرامة ومن بعد ذلك الذي كان يتيسّر معي كنت أسلمه إلى الخوري اسطفان (المذكور) حبيش وكل شهر بشهره أحاسبه وأمضي له حسابه وهذه القوائم والتذاكر الشهرية هي محفوظة عند الخوري اسطفان المذكور تحت ختمي والمصاريف التي

كانت تنفذ زيادة قبل وبعد انعام الدولة العلية قد أخذتها بطريق الدين الشرعي من مداخيل أرزاق زوجتي حسن جهان وبعثُ البعض من مصاغها واستلمت ما كان عندها من الدراهم النقدية فلذلك بموجب صك شرعي بمحكمة محروسة بروسة قد عوّضت عليها ذلك والحالة هذه ومع كل هذا أريد من زوجتي المذكورة بأن تخلّص ذمتي بوفا الديون التي تثبت عندي شرعاً ولربما تكون متوجبة عليَّ ذمةً الأمر الذي لا علماً لي به.

ثالثاً:

بأن تفرق في جبل لبنان عشرين ألف غرشاً حسنة قدّاسات عن نفسي وعشرة آلاف غرشاً حسنة قداسات عن الأنفس المطهرية وكذلك عشرة آلاف غرشاً إلى الفقراء والمساكين بالجبل المذكور وهذا المبلغ الذي قدره أربعون ألف غرشاً قد تعهدت له به بتفرقته كما ذكر لأجل خلاص ذمتي حيث لي اليد عليها.

رابعاً:

قد أقمتها وكيلة عني في هذه الوصية وبكل شيء راجع لخلاص ذمتي ولا أحد من ورثاي ولا من خلافهم له يتعارضها بشيء لأن هذه هي إرادتي وهي الوصيّة على أولادي سعدى وسعود تربيهم بخوف الله وتجوزهم برضاهم وما لأحد معها ولا معهم معارض وهذا هو رضاي وخاطري.

خامساً:

متروكاتي هي: دار بتدين الذي أنا معمرها من مالي وشهرتها كافية عن التسمية وهي دار الحرم وبرانيها الذي يتبعها هذه موقوفة بمحكمة بيروت باسم زوجتي المذكورة وهي من بعدها للذرية ومرطبطة (مرتبطة) للفقرا فهي مقيدة في سجل محكمة بيروت بحكم القاضي الذي كان والمفتي الشيخ عبد اللطيف وأما الدار البرانيّة قد أوهبتهم إلى أولادي سعدى وسعود بموجب حجّة شرعية بمحكمة محروسة بروسة وبقية المحلات الثابتة التي كانت تخصني فهذه جميعها محرر بها حجج شرعية إلى زوجتي حسن جهان المذكورة ومتصرفة بهم ومعروفين باسمها من ذي قبل كما هو مشهور وكذكل جميع الموجودات التي كانت عندي من ذهب وفضة ونحاس وفرش وخلافه من أثاث بيت من كلي وجزئي فهذا جميعه يخصّها

وملكها ومتصرفة به أيضاً وبيدها حجج شرعية بذلك منا فلا أحد يتعارضها.

سادساً:

وكلاينا بالجبل هم أعزازنا خليل وملحم طرابلوسي (طرابلسي) فأريد أن زوجتي المذكورة تجري معهم الحساب بالحق وإذا كان باقياً لهم بذمتي شيء توفيهم إياه بما أنهم متوكلين أيضاً على أرزاقها.

سابعاً:

من حيث لم يزل باقي خيول لي بالجبل وبعض أسلحة ما عدا ما هو محرر في الحجة المذكورة المسجلة في محكمة محروسة بروسة ومعروفين من وكلاينا المذكورين فأريد بأن زوجتي حسن جهان المذكورة تطلب حسابهم وتوفي عن ذمتي من أصل الأربعين ألف المذكورة الواجب تفرقتها كما ذكره أعلاه وقد فوَّضت أمري لله وهذه هي وصيتي الأخيرة التي حررتها في مدينة بروشة ومعلم عليها اسمي بخط يدي ومختومة بختمي تحريراً في اليوم الأول من شهر تشرين الأول سنة ١٨٤٩ ألف وثمانماية وتسعة وأربعين مسيحية المجاوب إلى الخامس عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٢٦٥ ألف ومايتين وخمسة وستين من الهجرة صح صح صح.

المقر بما حرّر في هذه الوصية   الحقير بشير شهاب

أشهد على منطوق سعادته حرفياً وحررت ذلك بيدي الفانية الخوري اسطفان حبيش.

شهد بما فيه	شهد بذلك
عبد الله أنطون بردخجي	**بطرس كرامة**

«صح: إنه بعد تاريخ هذه الوصية الشرعية وذلك حين حضورنا من بروسة إلى الإستانة العلية قد استلمنا دفتر حساباتنا من بطرس كرامة وأبقيناه محفوظاً عندنا فقط أنه جميع ما يحتويه الدفتر المذكور هو بخطه مصرحاً شهراً فشهراً إيراداً ومصارف لأجل البيان حررت هذه الحاشية».

(ختم الأمير بشير).

ملحق رقم (١١)

نعي الأمير

كتاب حسن جهان إلى رئيس المجمع المقدس

إيها السيد الكلي النيافة أدام الله تعالى بره.

غب لثم برفيلكم المقدس والتماس رضا نيافتكم ونيافة مجمعكم المقدس مدى الدوام. نعرض لنيافتكم الرسولية أنهِ بخصوص ولد قدسكم سيدي الأمير بشير الشهابي بشريف علمكم أن بمدّة حياته بعمر أربعة وثمانون سنة قط ما خرج عن إطاعة الكنيسة البطرسية الكاثوليكية. ولم يخالف أوامر مجمعكم المقدس، ودايما بمدة معاطاته الأحكام في جبل لبنان كان يحامي عن شعب مجمعكم المقدس طوايف الكاثوليك، ويكرم ويسعى بتشييد روسايهم، وعمار أديرتهم ومدارسهم، وعيشته كانت صالحة. والآن بسماح الله تعالى في ٣٠ شهر كانون أول سنة ١٨٥٠ وهو بحالة وعيه قد انتقل من دار هذه الدنيا لدار الآخرة عن يد ولد نيافتكم الخوري اسطفان حبيش الماروني تلميذ مجمع انتشار الإيمان المقدس الذي صار له بخدمة المرحوم وخدمتنا الروحية والخدامين الموجودة معنا أنوف من عشرة سنين بكل غيرة واحتمال مسيحي. فالعوض عنه بوجود قدسكم والبقية بحياة نيافتكم. ومن حيث ولدكم المرحوم الأمير المومى إليه له المعروف مع طايفة الأرمن الموجودة في جبل لبنان فرغبنا بدفنه بكنيستهم الكاتدرائية بالإستانة بالغلطا بوجود سيادة منسنيور سلفياني ومنسنيور حسون مع بقية المطارين وبأمر من حضرة الدولة العلية حصل له كل اعتبار بدفنه داخل الكنيسة المذكورة. ومن حيث نحن من أولادكم المخصوصين بنيافتكم فوجب إعراضه. فطيه عرضحال لقدس الأب الأعظم أدام الله تعالى وجوده الشريف نرجو تقديمه بوقت رواق لسدته الرسولية

المقدسة. ونترجى من نيافتكم إنشراح خاطركم الكريم لنحونا كما كان على المرحوم. ثانياً: لأجل تذكاره بدعاكم وإمدادنا بدعوات نيافتكم المستجابة لنا وإلى بناتنا الذين من قبل توفي المرحوم ببرهة إقترنوا بالزواج مع أمثالهم أولاد نيافتكم الأمير سليم ابن الأمير عبد الله الشهابي والأمير خليل ابن الأمير بشير بلمع، فنال ذي الجلالة من يحفظ وجود مجمعكم المقدس ووجود نيافتكم مع عدم طردنا من دايرة رضاكم للدوام.

راجية دعاكم

ولد نيافتكم

في ٣ كانون الثاني فتوح سنة ١٨٥١ الف وثمانماية وواحد وخمسين

(الختم) حسن جهان
أرملة الأمير بشير الشهابي
من الإستانة بقاضي كوي

ملحق رقم (١٢)

نعي الأمير
رسالة حسن جهان إلى البطريرك يوسف الخازن

يكرم بتلثم راحات قدس السيد الجليل البطرك يوسف الخازن الإنطاكي الكلي الغبطة والطوبى دام بره.

غب لثم الراحات الطاهرة بكل احترام والتماس البركة من فمكم للدوام إنه بفم فايق الوصف نخبر غبطتكم في ٣٠ الماضي الساعة $\frac{١}{٢}$ ٩ من النهار قد نفذت الأحكام الربانية سيدي الأمير من هذه الدنيا الفانية لدار الأبدية. فحينا بلغ الخبر لحضرة الدولة العلية فقد صدر أمرها العالي بالتطمين الكلي لنا وإننا لا نفكر بأدنى تغيير علينا من ساير الوجوه. وفي أول الجاري دفن في كنيسة الأرمن الكاثوليك بالغلط (غلطة) حسب إرادة المرحوم بكل احتفال ووقار حسب الرخصة التي حصلت من حضرة الدولة العلية وقد حصل كافت المعروف (كذا) وكل لطف من سيادة منسنيور سلفياني وسيادة المطران حسون مع كامل طايفتهم. ومن حيث إننا ملزمون وفاء بعض المتوجب علينا عن نفسه فواصل بوليسة على أحبابنا وكلائنا الخواجات خليل وملحم الطرابلسي بأربعين ألف غرش تتوزع من يد غبطتكم بالنوع الآتي عن نفس المرحوم: فعشرون ألف غرش حسنة قداسات عن نفسه. وعشرة آلاف غرش عن نفس المنقطعين. وعشرة آلاف غرش تتوزع على الفقراء بالجبل كله إلى المستحقين الإحسان بدون استثناء وحسنة القداس ثلاثة غروش. ومن هؤلاء العشرين ألف غرش تتورد خمسة آلاف غرش لسيادة البطرك الأرمن غريغوريوس ليوزعها على طائفته حسنة قداسات عن نفس المرحوم. وألف غرش لغبطتكم حسنة خمسة قداسات. والباقي من العشرين ألف غرش فيصدر أمركم بيوم

واحد لسيادة المطارين والكهنة بالضيع والأديرة يباشروا جناز واحد بكنايسهم. والباقي حسنة قداسات كما ذكرنا. وبكرسيكم أيضاً، وأما العشرة آلاف غرش التي عن أنفس المنقطعين تتوزع على حسنة القداس ثلاثة غروش حسب استحسان غبطتكم مع تفرقة العشرة آلاف غرش الإحسان وإنشاء الله بدعا غبطتكم مقبولين وبحسب التزامكم صار ذلك متعلقاً بغبطتكم وبه غناية، كذلك واصل تحرير لمحبنا ريس العام اللبنانية؟ المرغوب تأمروا بإرساله وتأمروه بتقديم القداسات الشركة حسب الرسوم والاستحقاق عن نفس المرحوم. ومن كون أن ودادكم وصداقتكم مع المرحوم فالأمل معنا على ازدياد كما نظن بمعروفكم ونؤثر دوام تذكاره بدعاكم وإمدادنا بالدعوات المستجابة للدوام ودام بقاكم.

مستمدة دعاكم

في ١١ كانون ٢ فتوح سنة ١٨٥١

(الختم)

ولدكم

حسن جهان شهاب

ملحق رقم (١٣)

خطة الكنيسة المارونية

لإعادة تنظيم لبنان السياسي

جارور حبيش ٥٨/٧

«الشروط المرجو إثباتها من الدولة العلية أي من باب الهمايوني السلطاني عما يلاحظ الطايفة المارونية وساكني جبل لبنان، وذلك بواسطة الدولة الفرنساوية الحامية للطائفة المذكورة.

أولاً: إن حاكم جبل لبنان لا يكن إلا من عايلة بيت شهاب الموراني حسب العادة الجارية وليكن متسمياً دايماً من الباب العالي الهميوني ذاته بدون أن يلتزم أن يخضع لأوامر أحد الباشاوات. وليكن كاخيته الحاكم المذكور أيضاً مارونياً. وهذا الحاكم فليكن ملتزماً بحفظ وتمشي الشرائع المفروضة من الدولة العلية. وأما باقي الأمراء المشايخ والمقدمين الخ لا يكن لهم تسلط على الشعب ولا ولاية البتة عليه بل ان الجميع بدون تمييز فليكونوا خاضعين إلى الحاكم القايم بوقته ولي الشرائع السلطانية.

ثانياً: فليرتب على الأرزاق مال واحد محدد بلا زيادة وهذا فليكن على أرزاق الجميع من أمراء ومشايخ ومقدمين الخ وحتى على أرزاق الحاكم الوقتي بدون إنعامات أو معاً لأحد للكلية. . . الخ تدبير هذا البند (مدخول الحاكم من البكاليك ومدخول مئة نفر لخدامته) وما زاد فيصرف بأعمال من صالح الجمهور.

ثالثاً: فليكن عند الحاكم اثنا عشر شخصاً مشيرين منتخبين بأصوات الشعب من مقاطعات مختلفة وهؤلاء المشيرين فليكونوا لأجل الشورى والمداومة في أمور الحكم وصوالحه الثقيلة ولا يكن لهم تسلط البتة على الشعب وليس هذا الملتزم أن

يقدم لهم شيء بنوع الإلزام وهؤلاء المشيرين في كل ثلاثة سنين إما يثبتوا إما يتغيروا وذلك بحسب إرادة الشعب. وإذا أحدهم لم يتصرف كالواجب أو فعل ما لا يحق له فعله فليعزله الحاكم عن وظيفته ويأمر بانتخاب عوضه.

رابعاً: إن الحاكم لا يقدر يحكم بالقصاص على المذنب من ذاته بل بحسبما تحكم عليه الشريعة وذلك بعد إجراء الفحص المدقق الواجب أن يصير بالكتابة وبمراجعة الفحص إمراراً ولكن فليصرف ذلك بدون إجراء أدنى عذاب على المفحوص لأجل الإقرار. ثم لا يقدر الحاكم أن يبلص ذلك الشخص المذنب ولا أن يثقل عليه بأكثر ما هو محدد بالشريعة ولا يسمح بضرب أو عذاب على المحبوسين حتى ولو كانوا فاعلين أي ذنب كان بل بالأحرى فليتعين لهم شيء ما لمعاشهم الضروري داخل الحبس مثل خبز وشيء آخر من الطبخ وذلك على مرتين في النهار وإذا حكمت الشريعة على أحد باللومان أو بالقتل فليتم ذلك بدون عذاب آخر.

خامساً: فليوضع في كل مقاطعة متسلم واحد لحفظ النظام بالشعب وربط المذنب وفحص دعوته بالنوع الذي تقدم ذكره أعلاه وليتقدم هذا الفحص إلى الحاكم ليعطي إلى القضاة والمشيرين ليحكموا عليه بحسب الشريعة المفروضة. وليكن مع المتسلم المذكور صرفاً لرقم الميري والفريضة ومداخيل بكاليك تلك المقاطعة. كذلك لا يرسل في البلاد لجمع الميري بل تتحرر أوراق أو قوايم فقط إذ تتعين أسامي تلك الضيعة والأشخاص ويتحدد الزمان عليهم للدفع والذي يتأخر عن العرض في الزمان فليتقاصص بدفع تسفير خمسة غروش في المايه إلى برهة عشرة أيام آخر وإن لم يدفع في هذه العشرة أيام المحدودة فليضاعف عليه التسفير وهلم جرا. وإذا بعد هذا كله لم يدفع بالكلية فلتنضبط أغلال أرزاقه لوفا المتوجب عليه وفي كل سنة فلتعطي الحسابات من الصيارفة المذكورين عن يد الاثني عشر مشير المار ذكرهم إلى رأس صرافي الخزنة وأما المديونين للغير أي لأشخاص خصوصيين فإذا أبو الوفا فليتحرر لهم أوراق تنبيه من الحاكم أو من المتسلمين وبها يتحدد لهم الزمان للوفا فإن لم يدفعوا في الزمان المحدد فلتنضبط أرزاقهم لدفع ما عليهم أو يحسبوا حسبما يرى موافقاً.

سادساً: فلتحرم وتبطل السخرة عن أهالي جبل لبنان سواء كان الحاكم الوقتي

أو خلافه وبالأخص في المدن بل فليكونوا أحراراً في ذواتهم ومواشيهم ولا يؤخذ منهم خراج في كافة المدن السلطانية لأن ذلك لا يكون اندفع منهم من المطاليب المرتبة عليهم من الدولة العلية وإذا لزم لحاكمهم أشغال ضرورية وأراد من الشعب معلمين أو فعله فله أن يأخذهم بشرط أن يدفع لهم ما كانوا يربحونه من الغير وليكن طلبهم باللطف والإرادة اقتصاراً.

سابعاً: إن الموارنة بأجمعهم أينما وجدوا سواء كانوا في جبل لبنان أو بأي محل كان فليكونوا دايماً تحت حماية الدولة الفرنساوية كما كانوا في السابق بنوع أن إذا أحد الموارنة حدث له إهانة أو بهدلة في المدن من أحد فليلتج إلى قنصل فرنسا لينتصف له.

ثامناً: لا يحق للحاكم الوقتي ولا للمتسلمين المذكورين أن يكون لهم حكم أو تسلط لأن يقاصصوا الكنايسين المارونيين من مطارنة وكهنة ورهبان وراهبات الخ بل إذا كان أحدهم مذنباً فليعرض أمره إلى بطركه القايم في جبل لبنان لكي يفحص دعوته ويقاصصه بموجب قوانينه وشرايع ديانته.

تاسعاً: فليعط سماح إلى الحاكم الوقتي مع البطرك الماروني لوضع شخص ماروني وكيلاً لهم في إسلامبول أمام الدولة العلية وذلك لمعاطات أشغال الجبل ولا يكن لأحد البطاركة الثلاثة المقيمين في الإستانة العلية أي بطرك الروم وبطرك الأرمن وبطرك الكاثوليك تسلط أو مقارشة أو معارضة للطايفة بنوع من الأنواع.

عاشراً: إن الأمير حيدر قيدبيه الماروني من كونه مشهوراً بالأوصاف الحميدة وله سمعة وقبول كلي عند كافة الشعب اللبناني فليكن رأساً للطايفة المذكورة وملاحظاً أمورها ومقني (؟) بصوالحها مع صوالح كافة شعب لبنان وليكن أيضاً ملاحظاً على تمشي الشروط المرقومة بالتحام وإذا تغير شيء منها فلينتصر لها وليكن دائماً متفقاً مع الحاكم لأجل خير الجمهور.

إن ساكني جبل لبنان عند انتظارهم إثبات هذه الشروط المرقومة من الحكم الملوكي يعدون أن يقدموا ذواتهم حتى إلى سفكة الدم لكلما به خافر ورضى الدولة العلية.

ملحق رقم (١٤)

رسالة البطريرك يوسف التيان في تنصر الأمراء الشهابيين

«أيها السيد الكلي النيافة،

«. . . إنه موجود عيلة أمراء أشراف يتولون على جملة مقاطعات وتحت يدهم أمرا ومقدمين ومشايخ من إسلام ودروز ومتاولة ونصارى. وقد كانوا هؤلاء الأمراء مسلمين فاستناروا بنور الإيمان صاروا مسيحيين عن يد بعض الأساقفة الغيورين وتبعوا طقس كنيستنا من نحو ستين سنة لكن بالتدريج أي واحد قدام واحد إلى أن صاروا مسيحيين الآن ولم يقبلوا الإيمان إلا بعد ما تطمنوا من بعض أوليك الرؤساء السالفين بعدم إلزامهم بالاشتهار لكنهم قبلوا على نفوسهم بأن إذا سيلوا ممن يحق له أن يسألهم عن ذلك مثل وزرا الدولة العلية فلا ينكرون إيمانهم بل يقرون به واستمروا على هذه الحال هذه المدة كلها أي غير مشهورة ديانتهم لأنهم لم يكونوا يصومون الصيامات ولا يقطعون القطاعات جهاراً بل سراً وما كانوا يذهبون إلى استماع القداس في الكنائس المشتهرة بل كانوا يطلبون بعض كهنة سراً لكي يقدسوا لهم ليلاً في معابد خفية داخل سراياتهم حتى كان إيمانهم خفياً عن الجميع سوى بعض خدامهم. ومن بعد مرور هذه المدات والسنين صاروا يتشاهرون في بعض أمور رويداً حتى صاروا الآن معروفين عند المجاورين لهم ومن ساير الناس الذين في بلادهم ليس عند النصارى فقط بل لدى الدروز والإسلام بالذات بأنهم صاروا مسيحيين لأنهم بالأول كانوا يكتبوا كتاب عقد الزيجة عن يد الإسلام جهراً وبالسر يستعملون صلوة تكليل العرسان عن يد الكاهن. ثم كانوا بعد موت أحدهم عن يد الكهنة واقتباله الأسرار المقدسة يدعون بعض مشايخ الإسلام إلى دفنه حسب عادتهم السابقة. فالآن قد أبطلوا هذه الأمور كلها حتى ما عادوا

كتبوا كتاب عقد الزيجة عند الإسلام ولا عادوا يدعوهم إلى دفن موتاهم. ثم إنهم صاروا يدعون الكهنة إلى دورهم جهاراً ويقدسوا لهم في معابدهم نهاراً وصاروا خدامهم يحضّروا معهم القداس وعند بعضهم صار فيه كهنة مستقيمين لخدامتهم دايماً وأحياناً يزورون الكنائس المشتهرة وينذرون لهم النذورات وصاروا مشهورين عند أهل بلادهم أنهم نصارى كما ذكرنا لكن ما أحد يتكلم عنهم جهراً أنهم نصارى بل صامتين عن إشهارهم لأجل غايات راجعة إلى صالح البلاد وخير الجمهور لا لأجل خير هذه العيلة وحدها وصالحها الخصوصي وذلك لأن عند الدولة العثمانية وعند وزراها غير معروفين بل لم يزالوا فاهمينهم أنهم إسلام ولهذا السبب لم يبرحوا مستترين في أمور الديانة أي لا يذهبون إلى الكنايس المشتهرة لاستماع القداسات وتناول الأسرار بل يستعملون ذلك في المعابد الخفية الموجودة في دورهم ولا يحفظون الصيامات والقطايع الكنايسية جهار بل سراً وذلك ليلاً [لئلا] يتصل الأمر إلى الدولة العلية، ويحكم عليهم لا بسلب أموالهم فقط ونزع نعمتهم بل بقتل جميعهم لأن في ديانة المسلمين قاعدة دينية لا يمكن انحلالها عندهم وهي أن كل من كان مسلماً وصار مسيحياً فيلتزم أن يرجع مسلماً أو يقتل لا محالة. ويستبيحوا دمه وماله ومع هذا فتحدث أضراراً لا توصف على نصارى هذه البلاد بل ربما تتصل الأضرار إلى كافة الكاثوليكيين في الشرق لأنه ينفتح باب كبير إلى الأراطقة والمشاقين الذين يترقبون الفرصة في كل حين حتى يغلبوا الكاثوليكيين ويشجبوهم عند الدولة العزيز اقتدارها كما لا يغبي نيافتكم اضطهادهم المتصل وتبليغهم عنا إلى الدولة العلية بكل نوع يمكنهم في الافترا فكيف إذا بلغوا المسامع هذه الدولة بأن الكاثوليكيين قد اجتذبوا عليه مثل هذه الشريفة بهذا المقدار ومعروفة عندهم من حين ظهور محمد صاحب شريعتهم. فالآن ظهر بعض علماً في هذه النواحي أشهروا رأيهم لنا بأن نمنع الكهنة عن هذه العيلة ما دامهم في هذا السلوك الخفي وان نلزمهم إلى إشهار حالهم كلياً أعني بأن يذهبوا يحضروا القداس جهاراً في الكنايس المشتهرة ويصومون ويقطعون ويتشاهروا في كل أمور الديانة.
والحال أن هذا ألا يمكن أن يقبلوه بل ربما أنهم يخرجوا عن الإيمان ويرجعون إلى ديانة أجدادهم لكون قبول الاستشهاد مصتصعب (مستصعب) جداً عند جمهور مثل

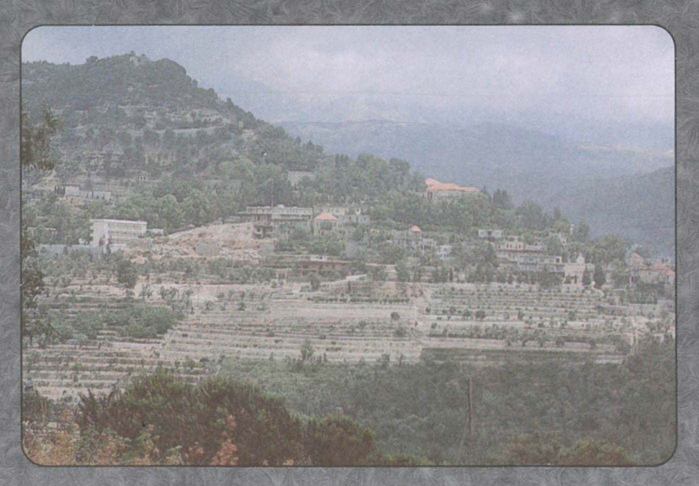
هؤلاء فضلاً عن بقية الأضرار التي تحصل للكاثوليكيين لكن إذا استمروا في حالهم هذه وتساهلنا معهم فيحصل المطلوب أي اشتهارهم رويداً رويداً كما صار في المدة الماضية حتى أخيراً يصيرون معروفين عند أرباب الدولة بأنهم نصارى ومع طول المادة لا يعود سبيل لأرباب الدولة في أن يستبيحوا دمهم كما يستبيحونه الآن. فنرجوا أن تعرفونا خاطركم ورأيكم فهل يجوز لنا أن نتركهم بهذا التدبير السالكين فيه أو نلتزم لمنع عنهم الكهنة... وأما من يم الشك فلا يحصل.. ارتياب من قبل سلوكهم هذا الخفي لا عند النصارى ولا عند الإسلام المجاورينهم لأن الجميع عارفين فيهم كما ذكرنا. ومع ذلك فلا يصلون صلوة الإسلام ولا يدخلون جوامعهم ولا يختنون أولادهم مع أن الختان عند المسلمين هو قاعدة ديانتهم ولا يطلق على أحد أنه مسلم إن لم يختن فمع هذه الأحوال لا يقع الشك عند الإسلام المجاورينهم والذين في بلادهم قط بأنهم مسلمين من سلوكهم هذا الخفي بديانتنا، فنرجوا تعرفونا كيف نتدبر معهم وأن أحد غيرنا اعرض لنيافتكم خلاف ذلك فيكون إما أنه غير مختبر حقيقة أمورهم أو أنه متقص غايات منحرفه عن الصواب لأن هذه حقيقة أحوالهم وما لنا غاية في إعراضنا هذا سوى راحة ضميرنا مع هؤلاء المذكورين ونسأله تعالى أن يمر في أيامكم بكل توفيق وسعادة ودمتم.

إمضاء [البطريرك يوسف تيان]

ملحق الصور



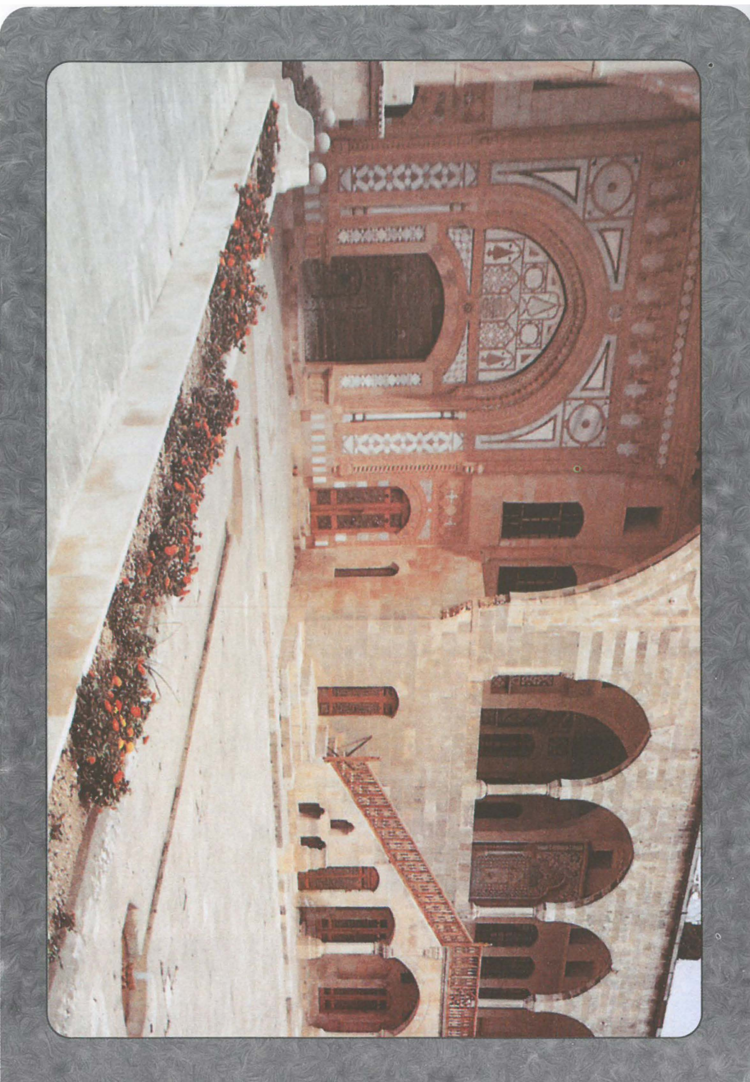
راشيا منطلق الأمراء الشهابيين

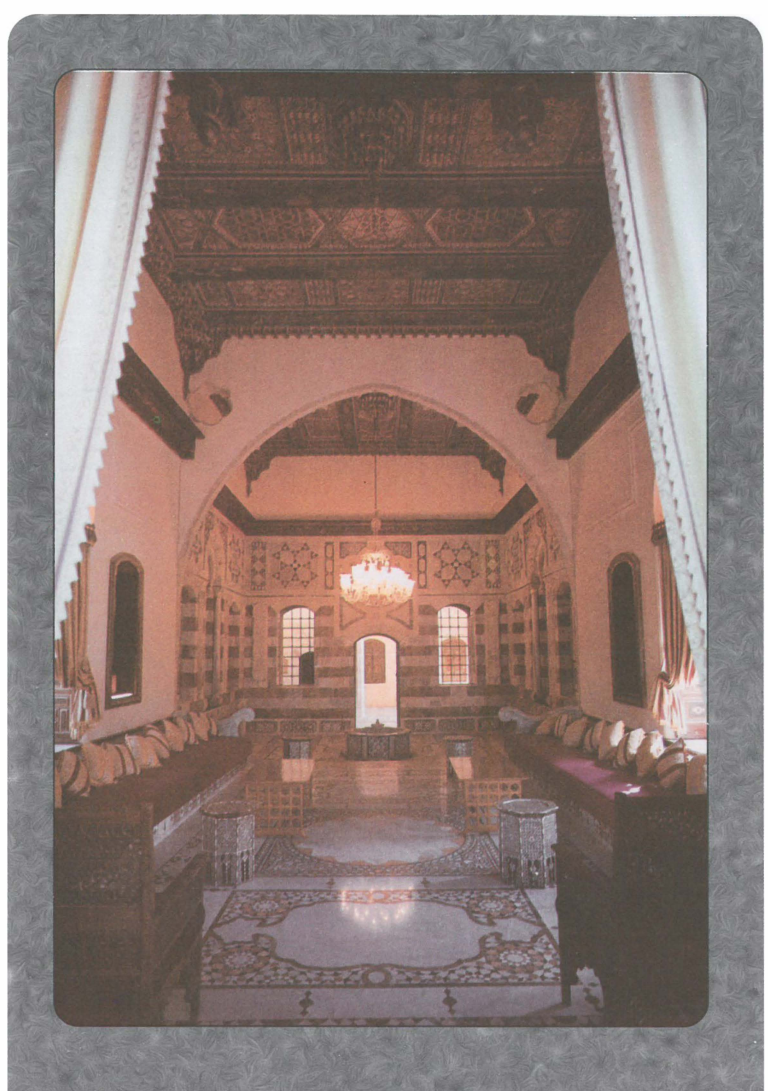


المختارة مقر آل جنبلاط



لقطات من قصر بيت الدين من الخارج والداخل













قصر الأمير أمين

المراجع

١ ـ **مذكرات ـ رستم باز ـ منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٦.**

٢ ـ **المحررات السياسية** الجزء الأول ـ صفحة ٥٠ ـ ٥١.

٣ ـ **السياسة الدولية** الجزء الثاني صفحة ٢٤.

٤ ـ **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث** ـ إيليا حريق.

٥ ـ أنطوان العقيقي ـ **ثورة وفتنة** ص ٦.

٦ ـ عادل إسماعيل ـ **تاريخ لبنان. Histoire du Liban p. 154 - 155.**

٧ ـ كمال صليبي ـ **تاريخ لبنان الحديث.**

٨ ـ **أخبار الأعيان** ـ طنوس الشدياق.

٩ ـ هنري غيز ـ **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن** ـ تعريب مارون عبود.

١٠ ـ **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ـ الجزء الثاني والثالث في كتاب «الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان» للأمير حيدر أحمد الشهابي ـ بيروت ١٩٦٩ ـ منشورات الجامعة اللبنانية.

١١ ـ **لبنان الحضارة** ـ لحد خاطر.

١٢ ـ فيليب حتى ـ **لبنان في التاريخ** ـ دار الثقافة بيروت ١٩٥٩.

١٣ ـ أبو عز الدين سليمان ـ **إبراهيم باشا في سوريا** مطبعة صادر بيروت ١٩٦٩.

١٤ ـ **لبنان في الإمارة إلى المتصرفية ـ ١٨٤٠ ـ ١٨٦١** دار نظير عبود ـ الدكتور مارون رعد.

المحتويات



Edito Creps
International